آليات تثمين التراث الثقافي في ظل الجهوية المتقدمة
الصناعة التقليدية بإقليم خنيفرة نموذجا

د. محسن إدالي
أستاذ جامعي ومدير قطب الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال
عبد الرحيم لعويطري
طالب بكلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال شعبة الجغرافيا مسلك دينامية المشاهد والتراث
Abderrahimlaouitri@gmail.com
جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية الجهوية المتقدمة بالمغرب وعلاقتها بالشأن الثقافي، من خلال مقاربة مفهوم الجهوية الثقافية باعتباره أحد المداخل الأساسية لتدبير المجال الترابي وتثمين الرصيد الثقافي المحلي. ويسعى البحث إلى تحليل آليات تثمين التراث الثقافي اللامادي عبر الصناعة التقليدية، مع اعتماد إقليم خنيفرة نموذجًا تطبيقيًا، لما يتميز به من غنى رمزي وثقافي يعكس خصوصية المجال الجبلي الأمازيغي.

وينطلق المقال من فرضية مفادها أن الجهوية المتقدمة، بوصفها سياسة عمومية لإعادة تنظيم المجال، تتيح إمكانيات مهمة لإدماج الثقافة والصناعة التقليدية ضمن مشاريع التنمية الترابية، غير أن تفعيل هذه الإمكانيات يظل رهينًا بوجود استراتيجيات مندمجة وآليات حكامة فعالة. واعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم التفاعلات السياسية والمؤسساتية المرتبطة بتنزيل الجهوية المتقدمة، وعلى المنهج المجالي الذي يتعامل مع إقليم خنيفرة كمجال حامل للهوية والذاكرة الجماعية.

ويبرز المقال دور الصناعة التقليدية باعتبارها مكوّنًا مجاليًا يسهم في إعادة تشكيل المجال وتعزيز الخصوصية الثقافية، كما يقف عند أبرز التحديات التي تعيق تثمين التراث اللامادي، سواء على مستوى التمويل، أو التنسيق المؤسساتي، أو إدماج الفاعلين المحليين. ويخلص البحث إلى أن نجاح الجهوية الثقافية يستدعي تجاوز المقاربات القطاعية الضيقة، واعتماد رؤية ترابية شمولية تجعل من الثقافة رافعة للتنمية المستدامة وتعزيز الهوية المجالية

الكلمات المفتاحية: الجهوية المتقدمة بالمغرب والسياسة الثقافية، تثمين التراث الثقافي اللامادي، الصناعة التقليدية والتنمية المجالية، الجهوية الثقافية وتدبير التراث، إقليم خنيفرة والهوية الترابية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Mechanisms for promoting cultural heritage
In the context of advanced regionalization
Traditional industry in the Khenifra region as an example

ABSTRACT:

This article discusses the issue of advanced regionalization in Morocco and its relationship to cultural affairs in what is known as cultural regionalization, attempting to monitor the mechanisms for valuing intangible cultural heritage through traditional industry in the Khenifra region in light of advanced regionalization as a general policy and reference framework for managing the field. This is done using an analytical approach to understand the most important political interactions and spatial approach, considering the Khenifra region as a geographical area rich in symbols and meanings.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تثمين التراث الثقافي بمكوناته المادية واللامادية، أحد التحديات الكبرى التي تواجه مشاريع الجهوية المتقدمة في المغرب. إذ لا يمكن تحقيق تنمية ترابية دون إدماج هذا الرصيد الرمزي في السياسات العمومية، بما يحول الثقافة من مجرد مكون ثانوي إلى **رأسمال رمزي واقتصادي** يسهم في بناء الجاذبية الجهوية وتعزيز التماسك الاجتماعي. من جهة أخرى يُعدّ إقليم خنيفرة نموذجًا بالغ الدلالة في هذا السياق، باعتباره مجالاً جبليًا أمازيغيًا يجمع بين الغنى الطبيعي والرمزي، ويختزن تاريخًا طويلًا من المقاومة والانتماء والذاكرة الجماعية. وتشكّل الصناعة التقليدية فيه أحد أبرز تجليات الهوية الثقافية.

ينبع اختيار هذا الموضوع من جملة اعتباراتٍ يمكن تلخيصها في دافع علمي ومنهجي يتمثل في الرغبة في المساهمة في تطوير حقل الجغرافيا الثقافية المغربية، من خلال دراسة العلاقة بين المجال والهوية والثقافة في ظل التحولات المؤسساتية الجديدة التي أطلقتها الجهوية المتقدمة، وهي زاوية لا تزال محدودة في الدراسات الجغرافية الوطنية.

أهمية البحث تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة للصناعة التقليدية، نحو مقاربةٍ جغرافية –ثقافية ترى فيها مكوّنًا مجاليًا يعيد تشكيل المجال ويعبّر عن هويته .كما تكمن الأهمية في مساهمته في تعزيز الهوية الوطنية، وتناقل أصول وفنون الحرفة بين الأجيال، والحفاظ عليها من التلف والسطو الثقافي عبر مجموعة من الاليات التي سنتطرق لها.

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق أهدافٍ عملية وفكرية تتمثل في: تحليل مدى ادماج البعد الثقافي في الجهوية المتقدمة والوقوف على مكامن الخلل ونقط الضعف؛ اقتراح مقاربة جهوية جديدة تُثمّن التراث الثقافي كمكوّن ترابي.

إشكالية البحث وتساؤلاته: في ظل التحول الذي جاء به مشروع الجهوية المتقدمة، تتبلور إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي: **ما هي اليات تثمين التراث الثقافي بإقليم خنيفرة عبر الصناعة التقليدية باعتبارها مكوّناً من مكوّنات الهوية المحلية؟ ومدى مساهمة سياسة الجهوية المتقدمة في إعادة تنظيم المجال وتعزيز الخصوصية الثقافية المجالية؟**

فرضية البحث: الجهوية المتقدمة كسياسة لتدبير المجال تعزز من قدرة الجهات على إدارة وتثمين تراثها المحلي، لكنها تواجه تحديات مثل وغياب الاستراتيجيات المتكاملة ونقص التمويل.

أولاً: الإطار المفاهيمي لتثمين التراث الثقافي

يُمثّل مفهوم تثمين التراث الثقافي أحد المفاهيم المركزية في النقاشات المعاصرة حول التنمية الترابية، ليس لكونه مجرد آلية لحماية الماضي أو المحافظة على الموروث، بل لأنه إطار فكري يعيد تعريف التراث بوصفه رأسمالاً رمزيًا واقتصاديًا ومؤسساتيًا في الآن ذاته. ويتأسس هذا المفهوم على بنية ثلاثية الأبعاد تتداخل فيها:

البعد الرمزي؛ البعد الاقتصادي؛ البعد المؤسساتي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

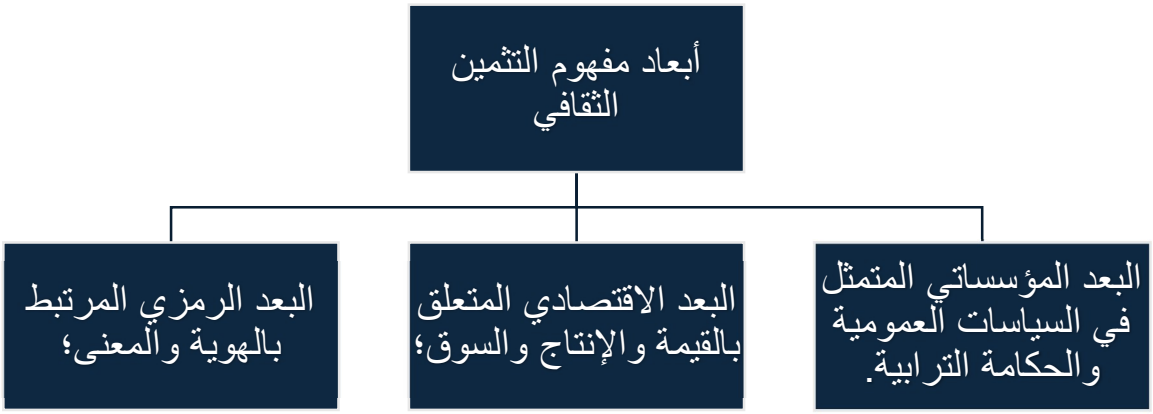

رسم توضيحي 1: أبعاد مفهوم التثمين الثقافي

ومن ثم، فإن تثمين التراث الثقافي لا يُختزل في عمليات الجرد والتوثيق أو دعم الصناعات التقليدية عند الحاجة، بل هو مشروع استراتيجي يُقارب التراث بوصفه موردًا حيًا قابلًا لإعادة الإنتاج، وقابلًا لأن يتحول إلى رافعة للتنمية المستدامة داخل الجهات. ومن هنا يكتسب مفهوم التثمين (Valorisation) معناه الحديث، حيث يصبح التراث جزءًا من الدورة الاقتصادية والاجتماعية، بدل أن يبقى مجرد مادة للتجميع أو العرض.

وتعرف الأدبيات الثقافية الحديثة–خاصة لدى اليونسكو (2003)[1] بوصفه الانتقال من الحماية السلبية إلى الاستثمار الثقافي الواعي. أي الانتقال من منطق «الحفظ لأجل الحفظ» إلى منطق «الإدماج الفعّال» في الحياة اليومية، وفي المدرسة، وفي الاقتصاد المحلي، وفي التخطيط الجهوي. فالتراث–لكي يكون ذا معنى–لا بد أن يتحول إلى مورد تتفاعل معه الجماعة، لا إلى أرشيف مغلق.

وانطلاقًا من هذا الإطار، يمكن تحديد ثلاثة مستويات للتثمين تمثل المنطلقات النظرية لأي سياسة ثقافية ترابية:

[1] اتفاقية اليونسكو 2003 هي "اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي"، وهي معاهدة دولية اعتمدتها اليونسكو لحماية الممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات الحية التي تتوارثها المجتمعات،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

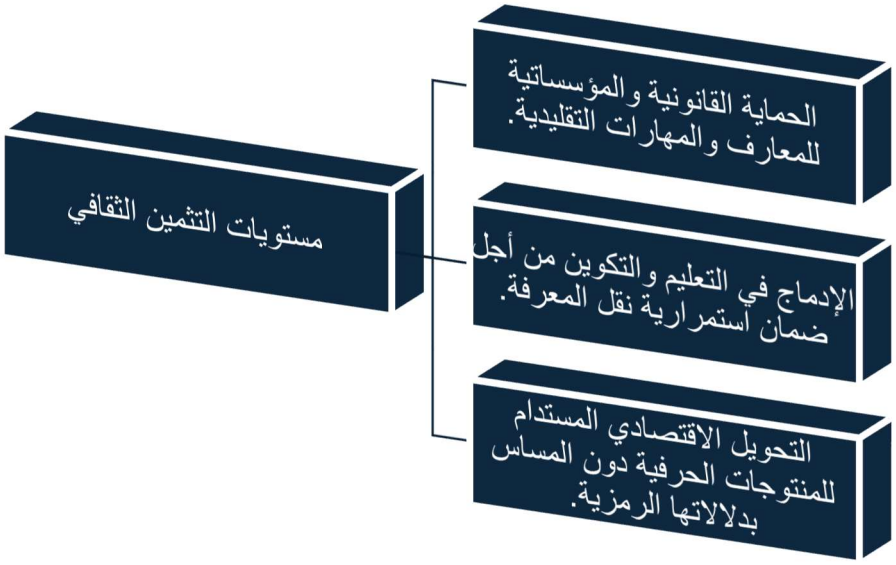

رسم توضيحي 1: مستويات التثمين الثقافي

2. الحماية القانونية والمؤسساتية للمعارف والمهارات التقليدية

تظهر مراجعة الإطار الثقافي–القانوني المرتبط بالصناعة التقليدية في المغرب أن حماية المعارف والمهارات التقليدية ليست مجرد عملية تقنية تتعلق بتنظيم المهنة أو ضبط أشكال ممارستها، بل هي قبل كل شيء مسارٌ ثقافي–مؤسساتي يهدف إلى صون الذاكرة الجماعية وحماية الخصوصيات المجالية التي تشكل جوهر الهوية المحلية.

إن الصناعة التقليدية في خنيفرة–الزربية الأطلسية، النقش على الخشب، والحرف النسجية والخشبية المرتبطة بالجبل والغابة– تمثل جزءاً بنيوياً من الهوية الزيانية. فهي ليست مجرد مهارات تقنية، بل هي رموز مجال، وتمثّلات جماعية، وأنساق جمالية عابرة للأجيال. وهذا ما يجعل سؤال الحماية يتجاوز بكثير تنظيم المهنة، ليصبح سؤالاً متصلاً مباشرة بسيادة المجال على رموزه. فالمجال، كما يوضح Paul Claval[1] ، لا يُعرف بتضاريسه فقط، بل برموزه الثقافية التي تنتجها الجماعة وتعيد إنتاجها ضمن سياقها الجغرافي، وعليه، فإن حماية الحرفة في بعدها الرمزي تعني حماية المجال نفسه.

غير أن الإطار القانوني المنظم للصناعة التقليدية في المغرب ما يزال، رغم تعدد نصوصه، أسيراً لمنطق إداري– مهني أكثر منه ثقافي–مجالي. فالقانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية ينصبّ في جوهره على تنظيم التصنيف المهني، شروط التسجيل، دفاتر الحرفيين، ومساطر المزاولة، دون أي تناول صريح لعلاقة الحرفة بالهوية أو لحماية الرموز التقليدية من التشويه والتقليد (الجريدة الرسمية، 2019). وهذا الفراغ ليس تفصيلاً، بل يعكس تصوراً ضيقاً للحرفة بوصفها "نشاطاً" أكثر من كونها "مكوّناً ثقافياً"؛ وهو ما يجعل النص القانوني عاجزاً عن استيعاب الدور الرمزي للصناعة التقليدية داخل المجالات الجبلية مثل خنيفرة.

1 Paul Claval est un géographe français, né le 23 mai 1932 à Meudon, longtemps professeur à l'institut de géographie de l'université Paris IV-Sorbonne. Auteur prolifique sur des thèmes très variés, il poursuit, après d'autres, dans les années 1960, une épistémologie de la science géographique.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وينطبق الأمر ذاته على القانون 31.96 المنظم للتعاونيات، الذي يركز أساساً على الحكامة والتمويل والتسيير، ويُغفل البعد الثقافي للمنتوج الحرفي.

وتتجلى خطورة هذا الوضع في أنّ الصناعة التقليدية—باعتبارها مكوّناً هوياً—تقع حالياً داخل فراغ قانوني فيما يخص حماية رموزها. فالأنماط الزخرفية، الرموز الهندسية، الألوان التقليدية، المواد الطبيعية، وحتى الطقوس المرتبطة بالحرفة، ليست محمية بقانون خاص، ولا ينص أي إطار تشريعي على اعتبارها "موروثاً لامادياً" يستوجب الحماية. ومع غياب قوانين الملكية الثقافية الجماعية(Savoirs Traditionnels) ، تبقى الصناعة التقليدية عرضة للتقليد التجاري الذي يُفرغ الرمز من معناه ويقطع العلاقة بين الحرفة والمجال.

وتكشف المقاربة المؤسساتية أن المشكل لا يتجلى فقط في محدودية النصوص القانونية، بل أيضاً في غياب التنزيل الترابي لهذه النصوص. فالجهوية المتقدمة، التي منحها دستور 2011 صلاحيات واسعة في مجال التنمية الثقافية، لم تُفعَّل بالشكل الذي يسمح بحماية التراث الحرفي. ورغم أن الجهات تتمتع باختصاصات ذاتية في المجال الثقافي، إلا أنّ معظم الجهات لم تُبلور بعد سياسة تراثية واضحة تُعنى بحماية المعارف التقليدية والمهارات الحرفية. وفي حالة جهة بني ملال–خنيفرة، يمكن ملاحظة غياب رؤية متكاملة تُدرج الصناعة التقليدية ضمن مكونات الخصوصية الثقافية والمجالية التي يجب تثمينها.

وتُظهر الدراسة الميدانية لإقليم خنيفرة أنّ المؤسسات الجهوية—غرفة الصناعة التقليدية، المندوبية الإقليمية، الجماعات الترابية—تشتغل بمنطق متفرق، دون إطار ناظم. فالغرفة، رغم كونها مؤسسة تمثيلية، لا تملك الوسائل القانونية ولا الموارد البشرية الكافية للقيام بدورها في حماية التراث. كما أنّ عدداً من المنتخبين داخل الغرفة ينظرون إلى المؤسسة كفضاء انتخابي أو استشاري لا كجهاز للتدبير الثقافي؛ وهذا يضعف قدرتها على إنتاج رؤية ترابية تستند إلى الهوية المحلية.

من جهة أخرى، لا تتوفر على مستوى الجهة مؤسسات متخصصة لتوثيق التراث اللامادي، مثل مراكز الجرد، قواعد البيانات الرقمية، أو آليات التوثيق البصري. وهذا الغياب يجعل الصناعة التقليدية معرضة للاندثار في حال انقطاع سلسلة النقل الشفهي، خاصة مع عزوف الشباب عن تعلم الحرفة. فالتوثيق ليس مجرد عملية أكاديمية، بل هو آلية للحماية، لأن ما يُوثق يصبح قابلاً للاستعادة وإعادة الإنتاج، بينما ما لا يُوثق معرض للزوال.

وتتضح الحاجة إلى الحماية القانونية أيضاً عند النظر إلى العلاقة بين الحرفة والمجال. فالزربية الأطلسية ليست مجرد منتوج نسجي، بل هي "جغرافيا رمزية" تُعيد تشكيلها النساء من خلال الألوان والخطوط الهندسية التي تعكس علاقة يومية بالجبل والغابة والماء. وإذا لم تُحم هذه الرموز قانونياً، فإنها ستُفقد ارتباطها بالمجال، وستتحول إلى زخرفة بلا معنى. وهنا تكمن الخطورة: الحماية القانونية ليست لحماية "الشيء"، بل لحماية العلاقة بين الشيء والمجال.

إنّ الإطار القانوني لحماية التراث يحتاج إلى إعادة بناء داخل منطق الجهوية المتقدمة، بحيث تُصبح الجهة الفاعل الأساسي في صون التراث الثقافي للمجال. وهذا يتطلب، أولاً، وضع تشريعات جهوية فرعية تستند إلى الصلاحيات المخولة للجهة في الدستور (الفصل 140)، وتُحدد آليات حماية التراث اللامادي داخل الإقليم. ويشمل ذلك:

- إحداث سجل جهوي رسمي للتراث الحرفي؛
- جرد الرموز والأنماط التقليدية؛

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- حماية المواد الطبيعية كمكوّنات للهوية الحرفية؛
- وضع نظام صارم لمراقبة المنتوجات التي تحمل تسمية "أطلسية" أو "زايانية"؛
- اعتماد نظام المؤشرات الجغرافية؛
- خلق وحدات لتوثيق المعارف داخل مراكز التكوين.

كما يتطلب ذلك، ثانياً، إعادة هيكلة الأدوار المؤسساتية. فالجهة يجب أن تلعب دور "المنسق الترابي"، بينما تتكلف الغرفة المهنية بالجانب التقني—المعرفي، ووزارة الثقافة بالبعد التراثي، ووزارة الصناعة التقليدية بالجانب التنظيمي. هذا التنسيق المؤسساتي ضروري لتقليص ما يسميه Muller بـ."الفجوة التنفيذية" 1990، وهو ما يُعتبر شرطاً لحماية التراث داخل الإقليم.

وفي النهاية، فإن حماية المعارف التقليدية والمهارات الحرفية ليست فقط مسألة قانونية، بل هي في جوهرها مسألة هوية مجالية. فالمجال الذي يفقد رموزه يفقد ذاكرته، والمجتمع الذي يفقد ذاكرته يفقد جزءاً من وحدته الرمزية. وفي إقليم خنيفرة، حيث تُشكّل الصناعة التقليدية جزءاً من البنية الثقافية العميقة للمجتمع، فإن الحماية القانونية والمؤسساتية تُعدّ شرطاً وجودياً لاستمرار الهوية المحلية في ظل التحولات التي يعرفها المجال.

3. الإدماج في التعليم والتكوين لضمان الاستمرارية

إنّ نقل المعارف الحرفية المرتبطة بالصناعة التقليدية داخل إقليم خنيفرة لا يمثل مجرد عملية تعليمية بالمعنى التقني، بل يشكل في جوهره محوراً ثقافياً عميقاً لضمان استمرارية الهوية المجالية التي تمثلها هذه الحرف. فالتراث الحرفي، كما تؤكد اليونسكو، ينتمي إلى فئة «المعارف المتوارثة الحيّة»، وهي معارف لا تعيش في الكتب أو الوثائق، بل في الأجساد، والطقوس، والإيقاعات، وخبرة اليد التي تتناقلها الأجيال عبر الممارسة اليومية اليونسكو، .2003 وبذلك، فإنّ بقاء الحرفة مشروط بأن يكون هناك جيل جديد قادر على إعادة إنتاجها داخل المجال نفسه. فحين تنقطع سلسلة النقل، لا يختفي المنتوج فقط، بل ينهار النظام الرمزي الذي يحفظ العلاقة بين الإنسان والمجال.

ويتضح من خلال واقع إقليم خنيفرة أنّ التكوين، سواء النظامي أو غير النظامي، لم يتحول بعد إلى آلية فاعلة لحماية هذه المعارف. فحسب تقرير الاحصائي لجهة بني ملال خنيفرة للمندوبية السامية لتخطيط لسنة 2017، فإنّ مؤسسات التكوين الحرفي تتركز أساساً في المجال الحضري لخنيفرة، بينما تبقى القرى–وهي الفضاء الأصلي للحرف التقليدية والزربية الأطلسية والنقش على الخشب–شبه غائبة عن منظومة التكوين المنظم .وهذا التوزيع غير المتوازن يكشف عن فجوة معرفية ترابية (fracture cognitive territoriale)، حيث يصبح المجال المنتج للرموز آخر المستفيدين من آليات نقلها.

وتمثل هذه الفجوة واحدة من أخطر التحديات التي تواجه استمرارية التراث الحرفي. فالمعرفة التي تُنتج في الجبل تحتاج إلى بيئة جبلية لإعادة إنتاجها؛ والرموز التي تستمد جذورها من الغابة والمجال الرعوي تحتاج إلى سياقها الطبيعي لكي تُمارَس وتُعاش. وعندما يُنقل التكوين إلى مراكز حضرية، بعيداً عن المجال الطبيعي للحرفة، فإنّ النتيجة هي إنتاج تقنيين، لا حرفيين؛ ومهارة مفصولة عن رمزيتها؛ وحرفة خارج سياقها. وهذا يُضعف الرابط بين الحرفة والمجال، ويحوّل الصناعة التقليدية إلى نشاط منفصل عن هويتها الأصلية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولعل أخطر ما تبرزه الدراسة الاجتماعية هو أنّ الشباب في القرى لم يعد يرى في الحرفة مجالاً ذا قيمة. فعدد كبير من الحرفيين أكدوا أنّ أبناءهم «لا يرغبون في تعلم الحرفة»، لأنّ الرمز الذي كانت تحمله الحرفة—رمز المكانة، الحضور الاجتماعي، الشرف، الهوية—لم يعد محفوظاً داخل الوعي الجماعي. وهذا الانفصال بين الجيل الجديد والتراث المحلي ليس نتيجة موقف فردي، بل هو نتاج غياب الثقافة الحرفية داخل المدرسة. فالمنظومة التربوية النظامية لا تُدمج الصناعة التقليدية ولا التراث المجالي ولا الرموز المحلية داخل المناهج، مما يجعل الطفل ينمو منذ البداية في مسافة ثقافية عن تراثه، وفي انفصال عن علامات هويته الأولى.

وفي المقابل، تُظهر التجارب الدولية أنّ إدماج التراث الحرفي داخل التعليم هو أحد أقوى آليات حماية الهوية. ففي اليابان، تتم حماية الحرف التقليدية عبر إدماجها في «مدارس الحرف الوطنية»، حيث يتعلم المتدرب ليس التقنيات فقط، بل معنى الرمز وذاكرته وارتباطه بالمجال "Sennett[1]" .2008. وفي دول أمريكا اللاتينية، اختارت حكومات مثل بوليفيا وبيرو إدماج «الذاكرة المحلية» داخل المناهج لضمان استمرارية التراث الأنديزي. وتشير الدراسات إلى أن التكوين المرتبط بالمجال هو الوحيد القادر على حماية الرموز من الاندثار، لأن الحرفة لا تعيش خارج بيئتها.

إن الجهوية المتقدمة توفر، نظرياً، إطاراً لإعادة التفكير في التعليم والتكوين من منظور ترابي. فالجهة تمتلك صلاحيات لوضع برامج تكوين محلية، وإنشاء مدارس فنية، وتمويل مشاريع تربوية تستند إلى الخصوصية الثقافية والمجالية. لكن المشكلة تكمن في أن هذه الصلاحيات لم تُفَعّل بعد. فالمجالس الجهوية غالباً ما تنظر إلى الثقافة بوصفها قطاعاً ثانوياً، وتكتفي بتمويل أنشطة موسمية بدل بناء منظومة تكوين متكاملة. وهذا ما يعكس غياب رؤية ثقافية داخل الجهوية، رغم أن الدستور يمنحها اختصاصات صريحة في مجال التنمية الثقافية.

ومن جهة أخرى، فإنّ إدماج التراث في التعليم والتكوين لا يهدف فقط إلى نقل المهارات، بل إلى حماية المعنى الذي تحمله هذه المهارات. فالحرفة ليست تقنية، بل هي لغة رمزية. وعندما تُدرَّس دون رمزيتها، فإنها تتحول إلى مهارة جوفاء. وهذا ما يحدث في بعض المشاريع التي تركّز على تعليم التقنيات دون تفسير الرموز. فالمتدرب يتعلم كيف ينسج، لكنه لا يعرف لماذا يستعمل المثلث أو الخط المتعرج أو اللون الأحمر. وهكذا، تتحول الحرفة إلى منتوج «بلا ذاكرة»، وتُفقد هويتها.

وقد أظهر التحليل الميداني أنّ عدداً من الحرفيين عبّروا عن خوفهم من «ضياع المعنى»، لا ضياع المهارة. فهم يلاحظون أن المنتوجات الحديثة تقل فيها الرموز الأصيلة، وأن الشباب الذين يتعلمون الحرفة لا يعرفون خلفيات الرموز ولا سيرورة إنتاجها. وهذا يشكّل تهديداً مزدوجاً:

- من جهة، تتراجع جودة المنتوج؛
- ومن جهة أخرى، تتآكل الهوية المجالية التي تجسّدها الحرفة.

إنّ الجهوية المتقدمة، إذا ما فُعّلت كإطار للسياسة الثقافية، قادرة على إعادة بناء العلاقة بين التعليم والهوية. فبدل الاكتفاء بمقاربات تقنية، يمكن للجهة أن تُعيد صياغة التكوين باعتباره مشروعاً ثقافياً، لا مهنياً. وهذا يعني:

- إدماج الرموز المحلية داخل المناهج؛
- إنشاء مدارس فنية ترابية؛

[1] ***Richard Sennett: The Craftsman***. Yale University Press, New Haven, London 2008, 336 pp

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- تكوين أساتذة متخصصين في الرموز الحرفية؛
- تنظيم ورشات مشتركة بين المدارس والحرفيين؛
- تحويل مراكز التكوين إلى فضاءات للذاكرة؛
- إحداث وحدات للتوثيق داخل مؤسسات التكوين.

وفي نهاية هذا الجزء، يتضح أنّ إدماج التراث في التعليم والتكوين ليس خطوة مكملة لسياسات التثمين، بل هو الشرط المركزي لاستمرار التراث ضمن الجهوية المتقدمة. فالحماية القانونية وحدها غير كافية، والتوثيق وحده غير كافٍ. ما لم يتم نقل المعارف داخل الجماعة، سيظل التراث مهدداً. ومن خلال التعليم الترابي، يمكن للجهة أن تعيد ربط المجال بذاكرته، وأن تضمن انتقال الرموز من جيل لجيل داخل سياقها الطبيعي.

ثانيًا: الآليات المؤسساتية والاقتصادية للتثمين

إنّ تثمين التراث الثقافي في ظل الجهوية المتقدمة لا يتحقق بمجرد الوعي الرمزي بقيمته، بل يحتاج إلى منظومة مؤسساتية واقتصادية متكاملة، قادرة على تحويل الموروث المحلي إلى مورد تنموي فعّال دون المساس بخصوصيته أو دلالاته الثقافية. فالثقافة في هذا السياق لا تُعامل كقطاع معزول، بل كرافعة عرضانية تسهم في بناء الرأسمال الترابي وتعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي[1]

تُظهر قراءة البنية المؤسساتية للثقافة والصناعة التقليدية في المغرب، وفي إقليم خنيفرة خصوصاً، أن آليات التثمين لا تُمارَس كمنظومة متكاملة بقدر ما تظهر كمجموعة مبادرات متفرقة، تفتقد إلى ما يسميه " Pierre [2]Veltz" وحدة الرؤية الترابية، أي القدرة على بناء ارتباط عضوي بين المجال، والهوية، والسياسات العمومية. فالصناعة التقليدية في خنيفرة، بما تحمله من رموز زايانية عميقة، تحتاج إلى مؤسسات قادرة على قراءة هذه الرمزية قبل التفكير في تثمينها، لأنّ التثمين دون فهم الهوية يتحول إلى تسليع، وتطوير دون سياق يتحول إلى فقدان للمعنى. ومن هنا يصبح السؤال المركزي: هل تمتلك الجهوية المتقدمة فعلاً الأدوات المؤسساتية والاقتصادية لحماية خصوصية المجال عبر الصناعة التقليدية؟ أم أنّ الطريق لا يزال طويلاً لبلورة حكامة ثقافية ترابية تستوعب القيمة الرمزية للزربية الأطلسية والنقش على الخشب؟

يبدأ هذا التحليل من ملاحظة أساس، وهي أنّ الحكامة الترابية للثقافة في المغرب لم تترسخ بعد داخل الجهوية المتقدمة بالشكل الذي يجعل الثقافة محوراً بنيوياً للتخطيط الترابي. فبالرغم من أنّ قانون الجهات (111.14)[3] يمنحها اختصاصات جوهرية في مجال التنمية الثقافية، إلا أنّ هذه الاختصاصات كثيراً ما تُختزل في مبادرات موسمية أو تمويلات ظرفية، لا في رؤية طويلة المدى تراعي الهوية الثقافية للمجال. وهذا ما يظهر بوضوح في خنيفرة، حيث يظل دور الجهة في الصناعة التقليدية محصوراً في الدعم المالي أو تنظيم المعارض، بينما تبقى المكونات ذات الطابع الرمزي—مثل حماية الرموز البصرية للزربية أو النقوش الخشبية—خارج نطاق التدبير الترابي الفعلي.

---

[1] Duran, Patrice, et Jean-Claude Thoenig. L'État et la gestion publique territoriale. Paris: PUF, 1996.

2 VELTZ (P.), 1996, "Mondialisation, villes et territoires", Paris, PUF, 262 p. VELTZ (P.), 1996

[3] القانون التنظيمي المتعلق بالجهات جريدة رسمية رقم 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 26 يوليو 2015.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا الغياب له آثار عميقة، لأن الحكامة الترابية هي الإطار الذي يجب أن يربط بين الحرفة والمجال. فحين تفتقر الجهة إلى رؤية ثقافية، تصبح الصناعة التقليدية بلا سند مؤسساتي يحمي رمزيتها. إنّ الزربية الأطلسية، مثلاً، لا تحتاج إلى دعم مالي بقدر ما تحتاج إلى «سياسة رمزية» تحدد معناها داخل الجهوية: هل هي مجرد منتوج؟ أم عنصر هوياتي يستحق حماية كاملة؟ وفي غياب هذا التعريف المؤسساتي، تبقى الزربية معلّقة بين السوق والهوية، وهو وضع هشّ يعرضها لخطر التفكك الرمزي.

إنّ الآليات الاقتصادية التي يفترض أن تؤدي دوراً داعماً للتراث الثقافي لا تقوم بذلك دائماً. فالتعاونيات، التي ينظر إليها عادة كدعامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا تشتغل دائماً بمنطق حماية الهوية. فعدد من التعاونيات في خنيفرة أكدت خلال المقابلات أنها تضطر إلى تغيير الألوان أو التخلي عن بعض الرموز استجابةً لطلب السوق. وهذا يعني أن الاقتصاد الاجتماعي، في غياب التأطير الثقافي، قد يصبح عاملاً يسرّع من فقدان الأصالة عوض حمايتها. فالمرأة الحرفية ليست مجرد فاعل اقتصادي؛ إنها حاملة للذاكرة، وعندما تُجبر على التخلي عن المثلثات أو عن اللون الأحمر الرمزي لصالح ألوان حديثة، فإنّ الذاكرة نفسها تُختزل داخل منطق تجاري.

والحال أن الاقتصاد الاجتماعي، في فلسفته الأصلية كما ورد في تقارير البنك الدولي لسنة 2014[1]، يُفترض فيه دعم الفئات الهشّة وحماية الأنشطة التراثية، لكن حين يغيب الإطار الثقافي، يصبح الاقتصاد الاجتماعي في واد، والهوية في واد آخر. ولذلك، يحتاج إقليم خنيفرة إلى رؤية تجعل من التعاونيات فضاءً لحماية الرموز، لا فقط وسيلة لزيادة الدخل. وهذا لا يمكن أن يتحقق دون بلورة حكامة ترابية تجعل الهوية معياراً للتثمين، لا مجرد عنصر جمالي.

أما التمويل الثقافي، الذي يُفترض أن يكون أحد أعمدة التثمين، فهو الآخر يعاني من إشكاليات تتعلق بغياب الاستهداف الثقافي. فالتمويل المتاح اليوم سواء عبر INDH أو المبادرة الجهوية أو دعم التعاونيات لا يميز بين الحرفة كقطاع اقتصادي وبين الحرفة كرمز للمجال. وهذا ما يجعل الموارد المالية تُصرف أحياناً لتجهيز ورشات، أو دعم معارض، دون أن تُصرف لحماية الرموز أو توثيقها أو ضمان استمراريتها. والنتيجة أن المنتوج يتحسن تقنياً، بينما تتآكل دلالاته الثقافية. فالتمويل الذي لا يخدم المعنى لا يخدم الهوية.

وتتضاعف هذه الإشكالية حين نلاحظ أن الابتكار الحرفي داخل الإقليم لا يستند إلى قراءة رمزية للتراث. فالإبداع غالباً ما يأتي من خارج المجال، من خلال مصممين لا يعرفون الثقافة المحلية، مما يؤدي إلى إنتاج منتوجات هجينة. والحال أن الابتكار الثقافي، كما تشير أدبيات التصميم التراثي، يحتاج إلى فهم عميق للرمز قبل تطوير الشكل. أي أن كل عملية تجديد يجب أن تبدأ بقراءة سيميائية للزربية أو النقش، وليس بتكييف سطحي للألوان أو للأشكال.

وفي المجمل، يمكن القول إنّ الآليات المؤسساتية والاقتصادية للتثمين داخل الجهوية المتقدمة موجودة نظرياً، لكنها تحتاج إلى تجذير ثقافي داخل المجال. فحماية الصناعة التقليدية لا تتحقق بالتمويل وحده أو بالمعارض، بل بتثبيت معناها داخل منظومة الحكامة. والزربية الأطلسية لن تحميها التعاونية إذا لم تحمها الجهة. والنقش على الخشب لن ينجو من التشويه إذا لم يوجد Label يحمل اسمه. والتكوين لن ينقل المهارة إذا لم ينقل رمزيتها. ولذلك، فإن الطريق نحو تثمين حقيقي للتراث في خنيفرة لا يزال مفتوحاً لكنه غير معبّد بالكامل. الجهوية المتقدمة توفر الإطار، لكن حماية الخصوصية المجالية تتطلب رؤية مؤسساتية أعمق، تجعل الثقافة محور التخطيط لا مجرد قطاع جانبي.

[1] ي عام 2014، ركزت تقارير البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على دعم الفئات الهشة، خاصة في دول مثل المغرب

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. إرساء حكامة ترابية للثقافة والصناعة التقليدية

يمثل سؤال الحكامة الترابية في مجال الثقافة والصناعة التقليدية أحد المفاتيح الأساسية لفهم محدودية أو فعالية الجهوية المتقدمة في حماية الخصوصية المجالية، خاصة في إقليم خنيفرة حيث ترتبط الحرفة، ليس بكونها نشاطاً اقتصادياً، بل بوصفها امتداداً رمزياً للهوية الزايانية، وجزءاً من المعمار الثقافي للجماعة. فالحكامة هنا ليست مجرد آليات للتدبير أو التنظيم، بل هي جهاز لإعادة إنتاج العلاقة بين الدولة والمجال، وبين الرموز ومؤسساتها، وبين الذاكرة الجماعية وفضائها الترابي. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل الحكامة الترابية ضرورة لفهم كيف تتصرف الجهة ومحيطها المؤسساتي تجاه الزربية الأطلسية والنقش على الخشب، وهما من أقوى تمثلات الهوية المجالية في الأطلس المتوسط.

تُظهر القراءة الأولية لمنظومة الجهوية المتقدمة أن النص القانوني، وخاصة القانون 111.14، يضع الثقافة ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات، ما يعني أن الجهة يفترض أن تكون فاعلاً محورياً في حماية التراث وتنميته وفق خصوصيات المجال. غير أنّ الممارسة على مستوى جهة بني ملال–خنيفرة تكشف أن هذا الاختصاص لا يزال مؤطّراً بحدود إدارية أكثر منه برؤية ثقافية. فالسياسات التي تُمارس على المستوى الجهوي تتسم غالباً بطابع موسمي أو مناسبتي: تنظيم معارض، دعم تعاونيات معينة، ترويج ظرفي للمنتوجات المحلية، دون أن تندرج هذه المبادرات ضمن رؤية ترابية متكاملة حول الهوية. وهذا يجعل الصناعة التقليدية تتحرك داخل فضاء مؤسساتي غير قادر على تثبيت رمزيتها أو إدراجها في مشروع ثقافي جهوي واضح.

إنّ الحكامة الترابية، لكي تكون فاعلة، تحتاج إلى وضوح في تموقع الثقافة داخل التخطيط الترابي، وإلى وجود «مشروع ثقافي جهوي» يحدد أين تقف الحرفة داخل الجدول الرمزي للجهة. غير أنّ هذا المشروع غير موجود فعلياً، ليس بسبب غياب القناعات فقط، بل بسبب التشتت الحاد في المتدخلين. فالصناعة التقليدية في خنيفرة تقع في نقطة التقاء بين عدة مؤسسات: وزارة الصناعة التقليدية، وزارة الثقافة، الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية، الجماعات الترابية، التعاونيات، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمجالس الجهوية. هذا التعدد لا يتحول إلى تكامل، بل إلى ما يسميه Pierre Muller بـ « الفجوة التنفيذية[1]» (écart de mise en œuvre)؛ حيث توجد النصوص ولكن لا توجد آليات التفعيل.

وتبرز هذه الفجوة بوضوح في غياب فاعل ترابي قائد قادر على تنظيم علاقة المؤسسات بالحرفة. فالجهة، التي يفترض أن تكون المنسق العام وفق روح الجهوية المتقدمة، لا تقوم بهذا الدور بالشكل المطلوب. والغرفة الحرفية، وهي أداة تمثيلية للحرفيين، تشتغل داخل منطق انتخابي أكثر منه ثقافي، إذ يرى عدد من المنتخبين أن الغرفة مجرد جسر نحو مجلس المستشارين، مما يختزل وظيفتها في دور استشاري محدود، ويُهمّش وظيفتها الجوهرية في حماية التراث وإعداد مخططات تنموية تراعي الخصوصية الثقافية. وهذا الأمر تم تأكيده أثناء زيارات ميدانية، حيث ظهر بوضوح محدودية وعي الفاعلين المحليين بالدور الرمزي للحرفة.

ويمكن فهم هذا الاختلال من خلال النظر إلى الزربية الأطلسية والنقش على الخشب كنموذجين يكشفان غياب الحكامة الترابية. فالزربية الأطلسية، بوصفها إرثاً بصرياً وذاكرة منظورة للمرأة الزايانية، لا تحظى بالحماية المؤسسية اللازمة. فلا يوجد سجل ترابي يوثق الرموز الأساسية، ولا توجد دفاتر تحملات ثقافية تحدد الحد الأدنى من العناصر التي يجب الحفاظ عليها، ولا آليات للرقابة على التزييف. وهذا يجعل الزربية عرضة للتحول وفق متطلبات السوق، مما يؤدي إلى تآكل بنيتها الرمزية. والأمر

1 Muller Pierre,. (2000, janvier- Avril). La politique agricole française : l'État et les organisations professionnelles. L'économie rurale

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ذاته ينطبق على النقش على الخشب، الذي يعاني من غياب رؤية مؤسساتية تحمي رموزه الأصيلة من التشويه الذي يحدث عندما تُستبدَل النقوش التقليدية بأخرى تجارية لا علاقة لها بالمجال أو بالهوية.

وتتعمق أزمة الحكامة عندما نلاحظ أن المؤسسات المكلفة بالصناعة التقليدية لا تحمل داخل فضائها المادي أي أثر للتراث. فعند زيارة الغرف أو المندوبيات، لا نجد الزربية الأطلسية معلقة، ولا الخشب المنقوش مستعملاً في الزخرفة الداخلية، ما يعني غياب الاعتراف الرمزي داخل المؤسسات نفسها. وكما يشير Jean-François Staszak[1] ، فإنّ الفضاء العمومي الذي لا يعرض رموزه الخاصة يتحول إلى فضاء «مفرغ من الهوية»، لأن المؤسسات التي لا تتبنى رموزها لا تستطيع حمايتها وبالتالي، فإن غياب الرموز داخل المؤسسات هو علامة على قصور الحكامة، وليس مجرد اختيار جمالي.

ورغم كل ذلك، لا يمكن القول إن الجهوية المتقدمة فشلت تماماً في حماية الخصوصية، بقدر ما يمكن القول إن الطريق لا يزال طويلاً. فالإطار القانوني موجود، والآليات المؤسساتية متاحة، لكن الربط بين هذه الآليات وبين الهوية المجالية لم يتحقق بعد. فالحكامة الترابية، لكي تكون ناجحة، تحتاج إلى:

- وجود رؤية ثقافية مشتركة بين المؤسسات؛
- تحديد دور واضح للجهة كفاعل قائد؛
- خلق أدوات ترابية لتثبيت الرموز (سجل رمزي، دفاتر تحملات ثقافية، مؤشر جغرافي)؛
- إدماج الثقافة داخل الميزانية الجهوية؛
- تحويل الغرفة الحرفية من مؤسسة استشارية إلى فاعل تنموي ثقافي؛
- توثيق الزربية والخشب داخل مؤسسات التكوين؛
- الاعتراف بالحرفيين بوصفهم «حملة للمعرفة»، وليس فقط مهنيين.

وهكذا، فإنّ تحليل الحكامة الترابية للصناعة التقليدية في خنيفرة يكشف أن الجهوية المتقدمة وضعت الأسس الأولى لحماية الخصوصية المجالية، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة بلورة سياسات متكاملة تحفظ الرموز وتضمن استمراريتها. ومن ثَمّ، فإنّ حماية الهوية الثقافية عبر الصناعة التقليدية تظل رهينة بتعزيز الحكامة الترابية كشرط أساسي لبناء مشروع ثقافي جهوي قادر على مواجهة التحولات وتثبيت الذاكرة داخل المجال.

2.تثمين الصناعات التقليدية عبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُطرح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إقليم خنيفرة كأحد الأطر المؤسسية التي من المفترض أن تساهم في تثمين الصناعات التقليدية، ليس فقط من منظور اقتصادي، بل كآلية اجتماعية وثقافية لإعادة إنتاج المعرفة الحرفية وضمان استمرارية الرموز المجالية التي تحملها الزربية الأطلسية والنقش على الخشب. غير أن تحليل المعطيات الرقمية، ومقارنة دينامية التعاونيات داخل جهة بني ملال–خنيفرة، يُظهر أنّ هذا القطاع، وإن كان واسع الانتشار عدداً، يبقى محدود الفعالية من حيث قدرته على لعب دور حقيقي في حماية الخصوصية الثقافية للمجال. فالمعادلة هنا ليست كمية فقط، بل رمزية؛ ليست عدد التعاونيات، بل مدى قدرتها على تثبيت الهوية.

1 2002 — Jean-François Staszak ouvre ce numéro thématique des Annales de Géographie par une analyse du regard géographique porté sur l'espace domestique.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تُظهر إحصائيات الجهة أن إقليم خنيفرة يحتل المرتبة الثالثة جهوياً من حيث عدد التعاونيات، بـ 809 تعاونية تضم 8899 منخرطاً، أي ما يقارب 16% من مجموع تعاونيات الجهة البالغ عددها 4914 تعاونيةHCP) ، .(2021 ورغم أن هذا الرقم يبدو في ظاهره مهماً، إلا أنه يكشف عن مفارقة ترابية: فالإقليم، الذي يمتلك واحدة من أقوى الهويات الحرفية في الجهة، يأتي بعد خريبكة بـ 1337 تعاونية وأزيلال بـ 1250 تعاونية،[1] أي أنّ الدينامية التعاونية في المجالات غير الحرفية—وخاصة المناطق شبه الحضرية—أكبر من الدينامية الموجودة في المجال الجبلي الذي يُفترض أن يكون بؤرة الصناعة التقليدية.

هذه المفارقة تجعل من خنيفرة مجالاً "غنياً في رموزه، فقيراً في تعاونياته"، وهو وضع يطرح سؤالاً حول قدرة الاقتصاد الاجتماعي على استيعاب الدور الثقافي للصناعة التقليدية. فالأرقام تكشف أن قوة الهوية لا تنعكس دائماً في قوة التنظيم. وهذا ما ينسجم مع أطروحات Bourdieu 1975 حول العلاقة بين الرأسمال الرمزي والرأسمال التنظيمي، حيث يشير إلى أن الجماعات ذات الهوية القوية قد لا تتوفر بالضرورة على أجهزة تنظيمية قوية) ، وهكذا، فإن المجال الذي يحمل أقوى رموز الزربية الأطلسية والخشب المنقوش، ليس بالضرورة المجال الأكثر دينامية في الاقتصاد الاجتماعي.

وإذا انتقلنا إلى التوزيع القطاعي، فإنّ الصناعة التقليدية تحتل المرتبة الثانية جهوياً بعد القطاع الفلاحي، بما مجموعه 997 تعاونية تضم 7409 منخرطين(HCP2021)، غير أن المعطى الأكثر دلالة هو أن التعاونيات الحرفية في خنيفرة تتركز أساساً في النسيج والزربية والنجارة، وهي المجالات التي تعبّر عن الرموز البصرية والوظيفية للهوية الزايانية. لكن في المقابل، تُظهر المعطيات غياباً شبه تام للتعاونيات الموجهة نحو السياحة الثقافية أو التسويق الإبداعي، إذ لا يتجاوز عدد التعاونيات المصنفة في مجالات الفن والثقافة والسياحة على مستوى الجهة بأكملها 85 تعاونية فقط. وهذا العدد الهزيل يكشف محدودية الرؤية المؤسساتية التي لم تتعامل بعد مع الصناعة التقليدية بوصفها رصيداً ثقافياً يمكن تثمينه عبر قنوات سياحية أو رمزية.

هذا الخلل في التوزيع يطرح سؤالاً أعمق: هل الاقتصاد الاجتماعي في خنيفرة يُعيد إنتاج المعنى الثقافي للحرفة أم يقتصر على الجانب الإنتاجي؟

تُظهر المقابلات الميدانية أنّ العديد من التعاونيات تمارس نشاطها من منظور اقتصادي بحت، حيث يتم التركيز على الإنتاج والبيع أكثر من الاشتغال على الرمزية. فالزربية الأطلسية تُنتج غالباً وفق طلب السوق، ما يؤدي إلى تغيير الألوان التقليدية حذفاً أو إضافة، بينما تتحول بعض رموز النقش على الخشب إلى زخارف تجارية لا علاقة لها بسيميائيات المجال الجبلي. وبذلك تتحول التعاونية من «حاملة للرمز» إلى «حاملة للمنتوج»، وهو ما يعكس انتقالاً من الهوية إلى السوق.

كما أن أغلب المنخرطين داخل التعاونيات ينتمون إلى الشرائح الأكثر هشاشة اجتماعياً—وخصوصاً النساء القرويات—ممّا يجعل البعد الاقتصادي يطغى على أي اعتبار آخر. فالمرأة التي تحتاج دخلاً ثابتاً لن تكون قادرة على مقاومة مطالب السوق، ما لم تتلقّ دعماً ثقافياً ومؤسساتياً يساعدها على حماية أصالة المنتوج. ولذلك، فإنّ الاقتصاد الاجتماعي بدون هندسة ترابية يصبح آلية تعزيز للدخل، وليس آلية تثبيت للهوية.

وإذا كان عدد التعاونيات يبدو كبيراً نسبياً، فإنّ نسبة التخصص التراثي داخلها ضعيفة. فمعظم التعاونيات التي تشتغل في النسيج والخشب لا تعتمد على دفاتر تحملات ثقافية أو معايير للجودة الرمزية، مما يجعل إنتاجها غير محكوم بسياق الهوية المجالية.

[1] Office de développement de la coopération, Béni Mellal

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهذا الغياب يؤثر مباشرة على الرمزية: فالزربية التي تُنسج دون احترام النسق الأصلي للألوان والأشكال هي زربية «منزوعة السياق»، والخشب الذي يُنقش دون مراعاة الرموز التقليدية هو خشب «مبتور الهوية».

ومن زاوية أخرى، فإنّ غياب تعاونيات متخصصة في السياحة الثقافية داخل خنيفرة رغم توفر الإقليم على تراث بصري وطقوسي غني يكشف عن عدم تحول الرموز إلى عرض ثقافي منظم. فالزربية الأطلسية تُباع كسلعة وليس ك."تجربة رمزية"، والنقش على الخشب يُقدّم كمنتوج وليس كحكاية. وهذا يحرم المجال من قيمة رمزية كبيرة كان يمكن أن تتحول إلى مصدر قوة ثقافية داخل الجهة.

كما أنّ ضعف التعاونيات الثقافية يُفقد الإقليم آلية أساسية لتثمين الرموز داخل الجهوية المتقدمة. فالتعاونية، حين تكون أداة ثقافية، تقوم بوظائف لا يمكن للمؤسسات الإدارية القيام بها:

أما حين تتحول التعاونية إلى وحدة إنتاج، فإنها تفقد دورها في حماية الرموز، وتصبح جزءاً من مسار «تسليع الهوية»، وهو مسار خطير لأنه يؤدي إلى اختزال الثقافة في منتوجات معزولة عن سياقها.

من جانب آخر، يُظهر التحليل أنّ التعاونيات في خنيفرة لا تستفيد من وجود منظومة دعم ترابية منسقة. فالدعم يأتي غالباً من برامج وطنية عامة (INDH) ، المبادرة الجهوية، برامج الوزارة، دون وجود رؤية جهوية متكاملة. وهذا ما يجعل التثمين يتم خارج السياق المجالي، دون حساسية للرموز. فالتعاونية التي تتلقى دعماً لاقتناء آلات لا تتلقى دعماً موازياً لتوثيق الرموز أو تكوين الحرفيات في الجانب السيميائي. وهذا يولّد «توازناً معيباً» بين الدعم المادي والاعتراف الرمزي.

ويكشف هذا التحليل أنّ الاقتصاد الاجتماعي، رغم إمكاناته، لا يؤدي تلقائياً إلى حماية التراث. فهو إطار يمكن أن يتحول إلى رافعة للهوية إذا تمت إعادة تصميمه ثقافياً. فالرقم 809 تعاونية في خنيفرة يمكن أن يكون قوة رمزية إذا تم توجيهه؛ و8899 منخرطاً يمكن أن يكونوا «حملة للثقافة» إذا تمت مواكبتهم؛ و997 تعاونية حرفية جهوياً [1]يمكن أن تتحول إلى شبكة حماية للتراث إذا تم تنظيمها بنظام ترابي واضح.

غير أن الواقع الحالي يظهر أنّ الطريق لا يزال طويلاً. فالتعاونيات في خنيفرة تتحرك داخل منطق إنتاجي بحت، ولا تزال تفتقر إلى الدعم الثقافي الذي يحولها إلى مؤسسات حافظة للمعنى. وهذا الوضع يعكس محدودية الجهوية المتقدمة في إدماج الاقتصاد الاجتماعي داخل رؤية ثقافية للتراث. فالجهوية وفّرت الإطار، لكنها لم تُنتج بعد «مشروعاً تعاونياً تراثياً» قادراً على تثبيت الرموز.

وفي المجمل، يكشف تحليل الاقتصاد الاجتماعي أنّ حماية الخصوصية المجالية عبر الصناعة التقليدية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر التعاونيات. فالتثمين يحتاج إلى هندسة ترابية تُعيد تعريف دور التعاونية، وتربط الدعم بالهوية، وتُحوّل الإنتاج إلى فعل ثقافي. وعندها فقط يمكن أن يصبح الاقتصاد الاجتماعي آلية حقيقية لحماية الرمزية الزايانية، وضمان استمرار الزربية الأطلسية والنقش على الخشب كعلامات للمجال وليس فقط كمنتوجات في السوق.

وقد أكدت Bodaraia (2020) أن ضعف التمويل يمثل أحد أكبر معيقات تثمين الصناعة التقليدية في المغرب، حيث لا تتجاوز نسبة المشاريع الحرفية الممولة بنكيًا 10% على المستوى الوطني[2].

---

[1] مرجع سابق

[2] Bodaraia, Aicha. Financement de l'artisanat au Maroc. Rabat: Ministère de l'Artisanat, 2020.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن ثمّ، فإنّ النهوض بالتعاونيات الحرفية في خنيفرة يتطلب مقاربة مالية جهوية تُدمج فيها أدوات الاقتصاد التضامني، مثل التمويل التشاركي(crowdfunding culturel) ، وصناديق دعم الصناعات التقليدية التي تُدار محليًا تحت إشراف المجالس الجهوية.

من ناحية أخرى، تُبرز هذه النتائج أهمية بناء شبكات تعاونية تربط بين القرى الحرفية ومراكز التسويق الجهوية، وفق نموذج Maison de l'Artisan Régionalالذي طُبّق بنجاح في جهة سوس ماسة، حيث تمكنت الجهات من رفع القيمة التصديرية للمنتجات الحرفية بنسبة 30% خلال ثلاث سنوات[1] بفضل تنظيم الحرفيين ضمن شبكات تسويق رقمية .تطبيق نموذج مشابه في خنيفرة سيتيح خلق هوية سوقية موحدة تحت علامات ترابية مثل «زربية خنيفرة الأصيلة» أو «فضة الأطلس المتوسط»، مما يعزز قدرة التعاونيات على المنافسة ويضمن استدامة الرأسمال الرمزي المحلي.

إن تثمين الصناعة التقليدية عبر الاقتصاد الاجتماعي لا يعني فقط دعم التعاونيات ماليًا، بل إعادة تأطيرها كمؤسسات ترابية للهوية. فالحرفيون ليسوا مجرّد منتجين للسلع، بل حَمَلة للمعنى ورواة لذاكرة المجال[2]. وبالتالي، فإنّ إدماج التعاونيات في السياسات الجهوية للتنمية الثقافية يجب أن يُنظر إليه كاستثمار في الرأسمال الرمزي للمجال، يوازي الاستثمار في البنية التحتية أو الخدمات.

هذا التكامل بين البعدين الاقتصادي والثقافي هو ما يجعل من الاقتصاد التضامني أداة لتجسيد الجهوية المتقدمة في بعدها الهوياتي، لا فقط الإداري. من خلال هذه المعطيات، يمكن القول إنّ إقليم خنيفرة يمتلك قاعدة بشرية وتنظيمية مهمة، غير أنّها ما تزال دون استغلال فعلي في مجالات التثمين الثقافي. فالنسب الحالية (16% من التعاونيات الجهوية) تعبّر عن حضور كمي دون عمق نوعي، ما يتطلب إعادة توجيه السياسات الجهوية نحو دعم التعاونيات ذات الطابع الثقافي والحرفي. كما أنّ توسيع شبكة التمويل، وإحداث علامات جهوية، وتنظيم المعارض المحلية بشكل دوري، يمكن أن يحوّل التعاونيات من وحدات إنتاج صغيرة إلى فاعلين اقتصاديين رمزيين يسهمون في تثبيت الهوية المجالية للإقليم ضمن مشروع الجهوية المتقدمة.

3.إحداث علامات جهوية للحماية والتسويق

العلامات الجهوية للحماية والتسويق إحدى أكثر الآليات المعاصرة قدرةً على ربط المنتوج الحرفي بمجاله الترابي، وتحويل الصناعة التقليدية من مجرد نشاط مهني إلى حامل للذاكرة، ووسيط للهوية، وأداة لإعادة صياغة العلاقة بين المجال والدولة[3]. فالعلامة ليست مجرد رمز تجاري أو مؤشر لجودة الصناعة، بل هي، في جوهرها، «سجل رمزي» يعترف بوجود خصائص مجالية محددة، ويُعيد تثبيتها داخل السوق وفي الوعي الجماعي، كما يشير إلى ذلك Tazi & Benjelloun في دراستهم حول العلامات الترابية بالمغرب (2019). إنها تقنية قانونية واقتصادية، ولكن أيضاً «إعلان ثقافي» عن خصوصية المكان.

وتكشف تجربة إقليم خنيفرة أن غياب العلامات الجهوية يمثل واحداً من أهم أسباب فقدان الرموز الحرفية لأصالتها. فالزربية الأطلسية، رغم شهرتها على مستوى المغرب، تُسوّق اليوم دون حماية رسمية، مما يجعلها عرضة للتقليد والاستنساخ في مناطق

[1] Direction Régionale de l'Artisanat Souss-Massa. Rapport sur la Maison de l'Artisan Régional, Agadir, 2021

[2] Nora, Pierre. Les Lieux de Mémoire. Paris: Gallimard, 1984

[3] Racine, Jean-Bernard. La Culture et l'Espace: Lectures de la Ville et du Monde. Lausanne: Presses Polytechniques, 2015.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أخرى لا تربطها أي علاقة بالسياق الجغرافي–الثقافي الذي أنتج هذا النموذج من النسج. ويمكن اليوم العثور على "زرابي أطلسية" تُصنع في مدن بعيدة أو حتى خارج المغرب، لكنها تُباع بنفس التسمية. هذا «التسييح الرمزي للمنتوج» يعكس غياب آلية لحماية الارتباط بالمجال، ويُفقد الحرفة جزءاً من قوتها الرمزية باعتبارها علامة للمجال الزاياني.

الأمر ذاته ينطبق على النقش على الخشب، الذي يُعدّ أحد أكثر التعبيرات البصرية ارتباطاً بالوسط الجبلي وخشب الأرز الأطلسي. فغياب علامة جهوية تحمي هذا المنتوج يجعل العديد من القطع الخشبية تُصنع في أسواق أخرى ثم تُعرض بوصفها «خنزيراوية» أو «أطلسية» دون أي ضبط. وهذا التزييف لا يضرب فقط الاقتصاد المحلي، بل يمسّ جوهر الهوية، لأن الرمز حين يُفصل عن مجاله يفقد دوره كسجل بصري للذاكرة الجماعية، كما يشير إلى ذلك Casey في كتابه Remembering (2000).

ويُظهر التحليل أنّ العلامة الجهوية تُشكّل أداة مزدوجة تجمع بين الوظيفة القانونية والوظيفة الرمزية. فمن جهة أولى، تمنح العلامة حماية من التزييف، لأنها تربط المنتوج بشروط فنية وترابية محددة. ومن جهة ثانية، تُحوّل العلامة المنتوج إلى «علامة سردية»(narration territoriale) ، أي تجربة حاملة لمعنى تعكس تاريخ المجال وثقافته وقيمه. وهذا البعد الثاني الرمزي هو ما يجعل العلامة الجهوية آلية قادرة على دعم أو إضعاف حماية الخصوصية المجالية، تبعاً لكيفية بنائها وتفعيلها داخل الجهوية المتقدمة.

ومن منظور Bourdieu 1980 حول «الرأسمال الرمزي»، فإنّ العلامة الترابية ليست مجرد قيمة مضافة اقتصادية، بل هي طريقة لتحويل المكوّن الثقافي للمجال إلى مورد يُعترف به رسمياً داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي، فالزربية الأطلسية، حين تُسجَّل كعلامة جهوية، لا تصبح مجرد سلعة، بل تتحول إلى «رمز مؤطر قانونياً»، أي أن الدولة والجهة تعترفان بشرعيتها الرمزية. وهذا الاعتراف هو جوهر حماية الخصوصية المجالية داخل الجهوية المتقدمة.

مع ذلك، يُبيّن التحليل الميداني في خنيفرة أنّ معرفة التعاونيات بالإطار القانوني للعلامات الجهوية ضعيفة. فعدد كبير من الحرفيين الحاملين للزربية أو النقش يؤكدون أنهم لم يتلقوا تكويناً واضحاً حول كيفية تسجيل العلامات، أو حول معايير مؤشر المنشأ الجغرافي، أو حول طرق صياغة دفاتر التحملات الترابية. وهذا الغياب المعرفي يجعل التعاونية رغم امتلاكها للرمز غير قادرة على حمايته. ويخلق هذا ما يسميه Muller 1990 بـ . « الفجوة التنفيذية الثقافية»، حيث توجد الإمكانات، لكن لا توجد القدرة على تفعيلها.

وتساهم طبيعة المجال الجبلي في تعميق هذه الفجوة. فالتعاونيات النسائية في العالم القروي حاملات الذاكرة والرموز غالباً ما تعاني من ضعف التأطير الإداري، وغياب المواكبة القانونية، وندرة المهارات المرتبطة بالتسويق. وفي ظل هذا الضعف، تصبح الزربية الأطلسية عرضة لأن تُختزل في ألوان عصرية موجهة للسوق، أو أن تفقد رموزها الهندسية لصالح أنماط تجارية. ويؤكد العديد من الحرفيين أن غياب دفاتر التحملات الثقافية يتسبب في فقدان الأصالة، لأن المشتغلين بالحرفة لا يجدون إطاراً مرجعيًا يحدد لهم «ما الذي يمكن تغييره، وما الذي يجب عدم المساس به».

فالمشكلة ليست أن الزربية تتطور، بل في غياب أدوات تضبط هذا التطور. ذلك أنّ العلامة الجهوية يمكن أن تُصبح إطاراً لتأويل الرمز وليس لتجميده. فالتغيير حين يتم داخل منظومة تحترم النسق البصري الرمزي للزربية يحافظ على هويتها، كما تبرز

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التجارب الفرنسية والإسبانية في حماية المنتجات التراثية (Conseil de l'Europe)2010، أما حين يتم التطوير خارج أي إطار، فإن الرمز يصبح عرضة للتبديد.

وما يعمّق هذا الوضع أن الجهة، رغم امتلاكها لصلاحيات ثقافية، لم تقدم حتى الآن على تطوير علامة جهوية لحماية المنتوجات الحرفية. فغياب "Label زربية خنيفرة" أو "خشب الأطلس" يجعل التعاونيات تتنافس داخل السوق دون أي ضمان لحماية الهوية. ويمنع غياب هذه العلامات خلق «هوية سوقية ترابية» قادرة على تعزيز موقع الحرفة داخل الاقتصاد الثقافي. فالحماية القانونية هنا ليست خياراً تجارياً، بل آلية لترسيخ ارتباط المنتوج بالمجال.

كما يكشف غياب العلامات الجهوية عن محدودية القدرة الترابية للجهة على تفعيل الجهوية المتقدمة في بعدها الثقافي. فإذا كانت الجهوية المتقدمة تقوم على «الاعتراف بالخصوصية»، فإنّ عدم وجود علامة لهذا الاعتراف يُظهر أن بناء الهوية داخل السياسات العمومية لم يتحول بعد إلى ممارسة مؤسساتية. وفي خنيفرة، يبدو أن هذا العقد لم يُصغ بعد.

ويبرز أيضاً أن غياب العلامات يُسهم في تغييب الحرفة عن الفضاء المؤسسي. فخلال الزيارات الميدانية، لوحظ أن عددًا من المؤسسات المكلفة بالصناعة التقليدية لا تعرض داخل فضائها أي منتوج محلي لا زربية، ولا قطع خشبية وهو ما يعكس غياب رمزية الحرفة في المجال الرسمي. وفي غياب تمثيل رمزي داخل الإدارة، يصعب الحديث عن حماية محلية للهوية. فالدولة، في بعدها الترابي، تُجسّد الهوية عبر ما تعرضه في فضاءاتها، كما يؤكد ذلك Staszak (2008) في تحليله للفضاء العمومي.

إلى جانب ذلك، فإنّ العلامة الجهوية يمكن أن تلعب دوراً في إعادة تنظيم السوق لصالح الهوية. فالمستهلك حين يشتري منتوجًا يحمل علامة ترابية، يشتري معه جزءًا من المجال، وجزءًا من التاريخ، وجزءًا من الهوية. وهذا ما يحوله المؤشر الجغرافي إلى «أداة تواصلية» بين المجال والمستهلك. ومن خلال هذه العملية التواصلية، تتعزز قيمة الحرفة في نظر المجتمع، مما يحفز استمرارها. فالحماية الرمزية تصبح شرطاً لحماية اقتصادية، وليس العكس.

وتشير التجارب الدولية إلى أن العلامة الترابية الناجحة تتطلب مشاركة واسعة بين الفاعلين:

الحرفيين — التعاونيات — الجهة — الغرف المهنية — الباحثين — المستهلكين.

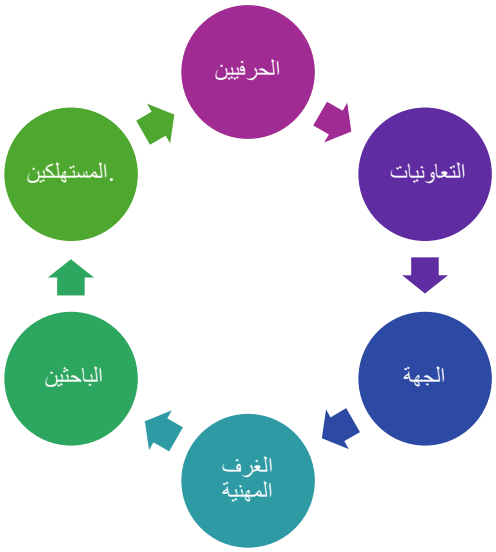

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم توضيحي 03: الفاعلين في تدبير القطاع

وعندما تغيب هذه الشبكة، تبقى العلامة مشروعاً نظرياً. وفي خنيفرة، يبدو أن هذه الشبكة لا تزال في بداياتها، ما يجعل إحداث العلامات الجهوية مشروعاً طموحاً لم يتبلور بعد في استراتيجية جهوية محددة.

ويكشف هذا الوضع أن الطريق نحو حماية الرموز عبر العلامات الجهوية لا يزال طويلاً. فالحرفيون يحتاجون إلى تكوين قانوني وثقافي، والتعاونيات تحتاج إلى دعم مؤسساتي، والجهة تحتاج إلى رؤية ثقافية، والدولة تحتاج إلى إدراج البعد التراثي داخل السياسة الصناعية. وعندما تتقاطع هذه المستويات، يمكن للعلامة الجهوية أن تتحول من أداة تجارية إلى أداة حماية للخصوصية المجالية. أما في ظل الوضع الراهن، فإن غياب العلامات يكشف محدودية الجهوية المتقدمة في استيعاب المكوّن الثقافي للتراث.

وفي النهاية، فإنّ إحداث العلامات الجهوية ليس مسألة تقنية ولا تجارية، بل هو قرار ثقافي—ترابي يحدد كيف ترى الجهة نفسها، وكيف تنظر إلى رموزها، وكيف تريد أن تحميها. فالعلامة الجهوية هي إعلان: إعلان بأن هذا المنتوج ينتمي إلى هذا المكان، وأن هذا المكان يحمي رموزه. وفي خنيفرة، حيث تحمل الزربية الأطلسية والخشب المنقوش ذاكرة جماعية ممتدة، يصبح غياب العلامات أكثر من نقص مؤسساتي؛ إنه علامة على أنّ الجهوية المتقدمة لم تتحول بعد إلى جهوية ثقافية قادرة على حماية الخصوصية المجالية. فالعلامة هنا تُعامل باعتبارها أداة مزدوجة: أداة اقتصادية تمنح المنتج حماية قانونية، وأداة رمزية تُجسّد الارتباط بالمجال، وتُحوّل الحرفة من مجرد نشاط مهني إلى حامل للذاكرة الثقافية.

4. التمويل الثقافي والابتكار الحرفي

يشكّل التمويل الثقافي أحد الأعمدة الأساسية في أي مشروع يروم تثمين الصناعات التقليدية داخل إطار الجهوية المتقدمة، لأنه الآلية التي تُحوّل التراث الحرفي من رصيد رمزي غير مُستغل إلى قدرة إنتاجية قابلة للاستدامة. فمن دون تمويل، تبقى الحرفة محصورة في الدائرة العائلية والشبه التقليدية، غير قادرة على التطور أو الولوج إلى سلاسل القيمة الحديثة، ولا على الصمود أمام ضغط السوق والعولمة. ويزداد هذا التحدي وضوحاً في إقليم خنيفرة، حيث يرتبط جزء كبير من الصناعة التقليدية—وخاصة الزربية الأطلسية والنقش على الخشب بذاكرة جماعية جبلية تقتضي دعماً نوعياً يراعي طبيعتها الرمزية.

يُظهر تحليل دراسة Bodaraia حول تمويل الصناعة التقليدية (2020) أن قنوات التمويل الموجهة للحرفيين تبقى محدودة جداً، خصوصاً في المناطق الجبلية. فالتعاونيات الحرفية في خنيفرة تعتمد في الغالب على التمويل الذاتي أو على دعم عرضي من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في حين لا تتجاوز نسبة المشاريع الحرفية المموَّلة بنكيّاً على المستوى الوطني 10%. وهذا الرقم ليس مجرّد مؤشر مالي، بل دلالة على وجود فجوة بنيوية بين السياسات الاقتصادية والسياسات الثقافية. فالنظام البنكي المغربي ما يزال ينظر إلى الحرف التقليدية باعتبارها «نشاطاً صغيراً غير مهيكل»، وليس كقطاع ثقافي منتج للرأسمال الرمزي والاقتصادي في آن واحد.

من جهة أخرى، يُطرح سؤال الابتكار الحرفي بوصفه الوجه الثاني للتمويل. فالحرفة، كي تستمر، تحتاج إلى التجديد، كما يشير Bourdieu حين يتحدث عن «إعادة إنتاج الثقافة عبر التحديث» (1980). هذا الابتكار لا يعني القطيعة مع التراث، بل إعادة قراءته بلغة العصر. فالزربية الأطلسية، مثلاً، تحمل نظاماً رمزياً ثابتاً، لكنه قابل للتأويل والتطوير. وقد أظهرت تجارب في جهات مثل سوس—ماسة ومراكش—آسفي أن التعاونيات التي استثمرت في التصميم المعاصر دون المساس بالبنية الرمزية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للحرفة حققت زيادة في المبيعات بين 25% و40% خلال ثلاث سنوات. هذا النموذج دليل على أن الابتكار لا يهدد الأصالة، بل يضمن استمرارها.

لكن الابتكار يحتاج إلى بيئة داعمة: مختبرات للتصميم الثقافي، مراكز لتحديث الرموز البصرية، فضاءات للتعاون بين الحرفيين والمصممين والباحثين. وهذه البنية المؤسسية غير موجودة حالياً في خنيفرة. فرغم وجود مؤسسات صغيرة للتكوين الحرفي، فإنّ غياب رؤية جهوية تجعل من الابتكار رافعة لترسيخ الهوية يظل معطلاً. وهكذا يبقى الحرفيون في وضعية «استمرارية دون تطور»، وهي وضعية خطيرة، لأنها تبقي الحرفة جامدة في عالم يتغير بسرعة.

ومن منظور الجهوية المتقدمة، يشكّل التمويل والابتكار اختباراً لقدرة الجهة على التحول إلى «فاعل ثقافي» لا مجرد إدارة. فهل تستطيع جهة بني ملال–خنيفرة إحداث صندوق جهوي لدعم الصناعات الثقافية؟ هل تستطيع تطوير برامج للتمويل التشاركي؟ هل يمكنها عقد شراكات مع القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات؟ كل هذه الأسئلة ليست مالية فقط، بل سياسية وثقافية، لأنها تحدد كيف ترى الجهة دورها في حماية الخصوصية.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن مشاريع التمويل الثقافي الناجحة تعتمد على رؤية ترابية تجعل من الثقافة محوراً للتنمية. ففي كندا وفرنسا، تقوم الجهات بتمويل الحرفيين عبر منصات Crowdfunding موجهة لمشاريع إحياء التراث، بينما يساهم القطاع الخاص بدعم مباشر للتعاونيات التي تحافظ على الرموز المحلية. وفي المغرب، لا تزال هذه الآليات غائبة عن معظم الجهات، بما في ذلك خنيفرة، حيث التمويل ضعيف، والابتكار محدود، والروابط بين السياسات الثقافية والاقتصادية غير متماسكة.

ويتضح من خلال هذا التحليل أن حماية الصناعة التقليدية داخل الجهوية المتقدمة ليست مجرد حماية قانونية أو رمزية، بل هي أيضاً حماية مالية وإبداعية. فالهوية تحتاج إلى موارد لتستمر، والحرفة تحتاج إلى ابتكار لتبقى حية. وإذا لم تُدمج هذه العناصر داخل رؤية ترابية منسجمة، فإنّ الصناعة التقليدية في خنيفرة ستظل عرضة للتراجع، حتى لو ظلت رمزية في الذاكرة.

وعليه، فإن التمويل الثقافي والابتكار الحرفي يمثلان جزءاً من معركة أكبر تتعلق بقدرة الجهوية المتقدمة على بناء مشروع ثقافي ترابي حقيقي، يربط بين الهوية والمجال والاقتصاد. وفي غياب هذه الرؤية، تبقى الجهوية المتقدمة إطاراً مؤسساتياً غير مُفعّل، وتبقى الصناعة التقليدية جزءاً من تراث يتعرض للضغط، ويحتاج إلى حماية تتجاوز الشعارات إلى الممارسة الملموسة.

تُبرز المعطيات الميدانية التي جُمعت خلال الزيارات والمؤسسات واللقاءات مع الفاعلين المسؤولين عن الصناعة التقليدية بإقليم خنيفرة ظهور فئة جديدة من الفاعلين يمكن تسميتها بصورة تحليليّة لا توصيفية بـ. « حرفيّي الورق». وهي تسمية تنبع من ملاحظة دقيقة تتكرر عبر مستويات مختلفة من النظام المؤسساتي، حيث يتبيّن أن جزءًا من الدعم الموجه إلى الصناعات التقليدية يُنتج، عبر آثاره الجانبية غير المرصودة، نمطًا من "الحرفيّة الصورية" التي تقوم على الوجود الإداري والنشاط المكتوب أكثر مما تقوم على الممارسة الحقيقية للإنتاج الحرفي. وهذا المفهوم، وإن كان جديدًا في حقله، يتيح للبحث فتح نافذة لفهم كيفية انزياح السياسات الترابية حين تُفعّل دون هندسة ثقافية منسجمة، وكيف يمكن للدعم المالي أن يتحوّل إلى مُولّد لسلوكيات لا تخدم أصالة التراث ولا استدامة الهوية المجالية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إنّ «حرفي الورق» ليس شخصًا واحداً أو حالة معزولة، بل بنية اجتماعية–مؤسساتية تتشكّل عندما يغيب التوازن بين منطق الدعم ومنطق الإنتاج، ويصبح الحرفي نفسه متفاعلاً مع المنظومة وفق القواعد التي تتيحها، لا وفق المعايير التي يتطلبها التراث. فحين تُصبح قيمة «الملف الإداري» أعلى من قيمة «الممارسة الحرفية»، يبدأ نوع من الانزياح في هوية الفاعل: إذ يُصبح الحرفي أكثر قدرة على ملء الاستمارات، انتظار دور الدعم، توقيع الشراكات الورقية، وحضور الورشات، من قدرته على إنتاج الزربية، أو نقش الخشب، أو تجديد الرموز التقليدية. وفي هذا التحول، يمكن قراءة إعادة تشكيل غير مقصودة للعلاقة بين الحرفي والمجال.

يتأسس مفهوم «حرفي الورق»، في أحد أبعاده الأساسية، على الانفصال بين الرأسمال الرمزي للحرفة والرأسمال المؤسسي للدعم. فالزربية الأطلسية التقليدية، التي كانت تُنسج داخل البيوت أو في فضاءات القرية بوصفها امتدادًا للذاكرة الجماعية، تتحوّل في بعض الحالات إلى «مشروع للحصول على الدعم» أكثر منها تعبيرًا بصريًا عن الهوية. والنقش على الخشب، الذي كان في السابق ممارسة طقوسية ودقيقة في زمنها، قد يصبح موضوع ملف تقني يُدرج داخل برنامج «دعم المشاريع المدرة للدخل» دون رابط مباشر بين المشروع المقدم وبين الممارسة الفعلية. وهكذا، تتطور فئة من الحرفيين الذين يُجيدون لغة المؤسسات، لا لغة الحرفة، وهو تحول يندرج ضمن ما يسميه « James Scott 1998 ». ممارسات الاستيعاب الأداتي للدولة»[1]، أي حين يقوم الفاعلون بإعادة تشكيل سلوكهم ليتناسب مع منطق الجهاز البيروقراطي.

ويأخذ هذا التحول بعدًا ترابيًا حين نضعه داخل سياق الجهوية المتقدمة. فهذه الأخيرة تُراهن على القرب، وعلى تمكين الفاعلين المحليين من قيادة مشاريعهم داخل منطق خصوصيات المجال. غير أنّ غياب رؤية ثقافية داخل آليات التمويل الجهوي يجعل الدعم ينزاح نحو منطق «التنافس على الموارد» بدل «التنافس على حماية الهوية». ومع نزول برامج الدعم دون مواكبة ثقافية، يصبح الحرفي مطالبًا بأن يمتلك مهارات جديدة ليست جزءًا من الحرفة: التفاوض، إعداد المشاريع، كتابة الملفات، التواصل مع الإدارة... وهذه المهارات، رغم أهميتها في حد ذاتها، تُنتج فجوة بين الحرفي التقليدي حامل الرموز وبين «حرفي الورق» الذي يتحرك داخل مساحات الإدارة أكثر مما يتحرك داخل مساحات الإنتاج.

ويمثل هذا الوضع بداية تشكّل «حقول مزدوجة» داخل الصناعة التقليدية في خنيفرة. فهناك حقل أول، أصلي، قائم على الحرفة، المهارة اليدوية، الرموز، الموروث، والجماعة. وهناك حقل ثانٍ، موازي، يقوم على الوثائق، التكوينات، ملفات الدعم، والشبكات المؤسساتية. ومع مرور الوقت، قد يزداد وزن الحقل الثاني داخل الجهوية المتقدمة لأن آلياته قابلة للقياس والتتبع، بينما الحقل الأول التراثي يصعب ضبطه ضمن مؤشرات رقمية. وهذا التمايز يعيد تشكيل هوية الفاعل، بطريقة لا واعية، بحيث يصبح أكثر اقترابًا من ملف الدعم، وأقل ارتباطًا بالذاكرة الحرفية، وهو ما يلتقي مع ما يسميه Pierre Bourdieu 1994 ب." التحول الحقل–موجه" حيث يميل الفاعل إلى التكيف مع قواعد الحقل الذي يوفر له رأس المال المؤسسي الأكبر.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة حين نضعها في سياق التمويل. فالدعم، حين يُقدّم دون شروط رمزية واضحة، يُعيد توزيع السلطة داخل المجال الحرفي. فالحرفي الذي يستطيع إعداد ملف جيد قد يحصل على الدعم حتى وإن كانت مهاراته ضعيفة، بينما الحرفي المتجذر في المهارة قد لا يستفيد لأنه غير متمكن من الإجراءات الإدارية. وهكذا، تظهر «طبقية جديدة» داخل الحرفة،

[1] ***جيمس سكوت*** « ***James. Scott.*** » .ب. أشكال. المقاومة. السياسية التحتية » .صفحة. 032. أو بمعنى أدق تندرج في إطار ***ممارسات*** الحركات الاجتماعية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لا تقوم على المهارة، بل على القدرة على التعامل مع الإدارة. وهذا يعكس مفارقة دقيقة: فآليات الدعم التي كان يفترض بها تثمين الصناعة التقليدية قد تتحول إلى أداة لإضعاف جوهرها، لأنها تفصل بين الممارسة والاعتراف.

وإذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من زاوية ترابية، نجد أن «حرفي الورق» لا يرتبط بالمجال الجغرافي الذي يُفترض أنّ الحرفة تنتمي إليه، بل يرتبط بالمجال المؤسساتي: الإدارات، الغرف المهنية، المبادرة الوطنية، البرامج الجهوية، الشراكات. وفي المقابل، يصبح ارتباطه بالمجال القروي، الغابة، الفضاء الجبلي ضعيفًا. وهنا يتحوّل الحرفي إلى «فاعل عابر للمجال»، لا يمارس الحرفة داخل منطق الاستمرارية والذاكرة، بل داخل منطق الحصول على الموارد. وهذا التحول يضعف الرابط بين الحرفة والخصّوصية المجالية، لأن الحرفي لم يعد حلقة في سلسلة نقل المعرفة، بل حلقة في سلسلة الدعم.

وتتجلى هذه الظاهرة بقوة في معطيات الميدان: إذ تؤكد العديد من المصادر أنّ جزءًا من الحرفيين أصبحوا يقضون وقتًا أطول داخل المؤسسات المعنية بالدعم أكثر مما يقضونه في الورشات أو فضاءات الإنتاج. ويظهر هذا السلوك بوضوح أثناء دورات الدعم أو اللقاءات التكوينية، حيث تسجل مستويات حضور مرتفعة من طرف فاعلين لا ينتجون فعليًا، بل يبحثون عن فرصة للحصول على دعم جديد. وفي المقابل، يرفض حرفيون مهرة الحضور لأنهم يعتبرون الدعم «عملاً إداريًا لا علاقة له بالحرفة». وهكذا تتشكل «انقسامية داخلية» في الحرفة بين فاعلين ممارسين وفاعلين مؤسساتيين.

ومن منظور نقدي، يمكن اعتبار «حرفي الورق» نتاجاً غير مباشر للبرامج الوطنية والجهوية التي اعتمدت مقاربة كمية في دعم الصناعة التقليدية، دون ربط الدعم بمعايير جودة رمزية أو ثقافية. فالدعم الذي يُمنح بمنطق «عدد المستفيدين» أو «عدد المشاريع» لا يمكنه حماية الخصوصية. بل قد يخلق نتائج عكسية، لأن الفاعلين يسعون إلى الاندماج في البرنامج بصرف النظر عن علاقتهم الفعلية بالحرفة. وينسجم هذا مع نقد De Certeau (1984) لفكرة "التنميط المؤسساتي للممارسات"، حيث يؤدي تدخل الدولة إلى تحويل الممارسة الشعبية إلى نشاطٍ مفصول عن جذوره.

أما على مستوى الصناعة التقليدية بالخاصة، فيمكن القول إن «حرفي الورق» يُعمّق هشاشة الحرفة من جهتين:

الجهة الأولى أنه يسحب الموارد من الحرفيين الحقيقيين، لأن المنافسة على الدعم لا تعتمد على المهارة بل على القدرة على إعداد الملفات. والجهة الثانية أنّ هذا النموذج يُساهم في خلق صورة مشوشة لدى المؤسسات حول الصناعة التقليدية، حيث يُصبح التمثيل الرسمي للحرفة مبنياً على من يحضر الاجتماعات وليس على من ينتج. وهذا يفضي إلى «تحريف تمثيلي» للقطاع، ينعكس على التخطيط والبرمجة، ويؤدي إلى غياب سياسات دقيقة لحماية الرموز.

ومنهجيا، يمكن قراءة ظاهرة «حرفي الورق» كنتاج للفجوة بين مستو ين للجهوية المتقدمة:

- الجهوية كإطار مؤسساتي يمنح الدعم؛
- والجهوية كإطار ثقافي يحمي الخصوصية.

وحين لا يُفعّل المستوى الثاني، يتضخم المستوى الأول دون رقابة ثقافية، مما يسمح بنشوء فاعلين يستفيدون من الدعم دون أن يساهموا في حماية الهوية. وهنا، يصبح «حرفي الورق» جزءاً من الظاهرة التي تؤكد محدودية الجهوية المتقدمة في بعدها الثقافي، لأنها أنتجت فاعلاً لا يمتلك علاقة عضوية بالمجال، رغم حضوره المؤسسي المكثف داخله.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتكمن المفارقة في أن هذه الفئة، رغم حضورها القوي داخل البرامج والدعم، لا تمتلك أي أثر فعلي على حماية الحرفة أو تطويرها. فغياب الإنتاج يفضي إلى تراجع الرموز، وغياب الاستمرارية يهدد نقل المعرفة بين الأجيال، وغياب الالتصاق بالمجال يؤدي إلى تفكك الرابط بين الحرفة والمكان. وفي النهاية، يصبح «حرفي الورق» تعبيراً عن أزمة أعمق: أزمة غياب رؤية ترابية تجعل من الدعم عملية مؤطرة بالهوية، لا عملية تدبيرية محضة.

ولذلك، يُمكن اعتبار هذا المفهوم أداة لفهم إحدى نتائج الجهوية المتقدمة حين تُفعّل دون حساسية ثقافية. فالمؤسسات الجهوية—التي تمتلك صلاحيات واسعة في التنمية الثقافية—لم تنجح بعد في إنتاج نموذج للدعم يربط بين الموارد المالية والرأسمال الرمزي. ونتيجة لذلك، ظهر فاعل جديد يجسد نوعًا من «الانفصال عن الحرفة»، ويشتغل داخل منطق مؤسساتي لا يعكس خصوصية المجال الزاياني.

وفي الختام، فإن «حرفي الورق» ليس مجرد توصيف، بل مفهوم يمكن توظيفه أكاديمياً لفهم كيفية انزياح أدوات التثمين حين تغيب الرؤية الثقافية. فهو يكشف عن التوتر بين الدعم والإنتاج، بين الرأسمال المؤسسي والرأسمال الرمزي، بين الحرفة والورق، بين المجال والإدارة. وهو أيضاً من المؤشرات التي تُظهر أن حماية الخصوصية المجالية لا يمكن أن تتم ما لم تُربط آليات الجهوية المتقدمة بمشروع ثقافي–ترابي واضح يُعيد الاعتبار للحرفي بوصفه حاملاً للرمز، لا مجرد مستفيد من الدعم

5.الدمج في السياسات التعليمية والتكوينية

يشكّل إدماج الصناعة التقليدية داخل المنظومة التعليمية والتكوينية أحد المفاصل الجوهرية في أي مشروع يروم حماية التراث الثقافي داخل الجهوية المتقدمة، لأنه يمثل المستوى الذي يلتقي فيه الماضي بالمستقبل، حيث يُعاد إنتاج الهوية داخل فضاء مؤسسي قادر على منحها الشرعية والاستمرارية.

وتظهر البيانات الرسمية أن المشهد التكويني في الإقليم يعاني من اختلالات واضحة. إذ يبيّن Annuaire Statistique de la région Béni Mellal–Khénifra (2017) أن مؤسسات التكوين الفني والحرفي تتركز أساساً في المجال الحضري لخنيفرة، بينما تبقى القرى التي تشكل الحاضنة التاريخية للحرف—بعيدة عن هذه المراكز، بما يشكّل "فجوة معرفية ترابية" بين المركز والهامش. وهذا التمركز الحضري لا يعكس فقط ضعف التخطيط الترابي، بل يكشف أيضاً عن استمرار نموذج «نزع التوطين المعرفي» للحرفة، حيث يُطلب من الحرفي مغادرة مجاله الطبيعي كي يتعلم، رغم أن قوة الحرفة نابعة من ارتباطها بالمجال نفسه. وهذا التناقض يبرز قصور السياسات العمومية عن إدراك أن الحرفة ليست مهارة معزولة، بل ممارسة منغرسة في المكان، تتغذى من خصوصياته الطبيعية والثقافية، كما يشير إلى ذلك Paul Claval (2008) في أعماله حول الجغرافيا الثقافية.

وهكذا يصبح إدماج الصناعة التقليدية في التعليم ليس مجرد إصلاح تقني، بل إعادة هندسة معرفية، لأن المدرسة، كما يؤكد Pierre Nora (1984)، ليست فضاءً للمعرفة فقط، بل «مكاناً للذاكرة». وعندما تُغيب المدرسة التراث المحلي عن مناهجها، فإنها لا تُقصّر معرفياً فقط، بل تُقصّر في إنتاج الوعي بالانتماء الترابي، مما يؤدي إلى ما يمكن تسميته "فقدان الذاكرة المؤسسي"، حيث يُحوَّل التراث إلى مجرد فولكلور خارج المؤسسة، بدل أن يكون جزءاً من عملية بناء المواطن.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويُظهر السياق الخنيفري حاجة ملحّة لهذا النوع من الدمج. فالحرف التقليدية في الإقليم لا تعاني فقط من ضعف التمويل أو هشاشة التنظيم، بل تعاني أيضاً من ضعف الاعتراف المعرفي داخل المدرسة والجامعة. وهذا الضعف ينتج عنه ضعف في انتقال المهارات، لأن الأجيال الجديدة لا تربط الحرفة بقيمتها الرمزية. وقد أظهر عدد من الحرفيين خلال المقابلات أنهم لا يجدون شباباً يتعلمون منهم، لأن "الحرفة لم تعد تُعطي قيمة"، وهي نظرة ناتجة جزئياً عن غياب الحرفة داخل الفضاء التربوي. وهكذا، يصبح التعليم، أو غيابه، جزءاً من تفسير تراجع الحرفة، ما يجعل إدماجها في السياسات التكوينية ضرورة ثقافية قبل أن تكون ضرورة اقتصادية.

ومن منظور الجهوية المتقدمة، يمثل هذا الإدماج اختباراً لقدرة الجهات على تحويل صلاحياتها إلى مشاريع ثقافية حقيقية. فإذا كانت الجهوية تعتمد على الخصوصية المجالية، فإنّ التعليم الحرفي هو الوسيلة التي تُربط من خلالها هذه الخصوصية بالأجيال القادمة. فغياب التكوين يعني غياب الاستمرارية، وغياب الاستمرارية يعني فقدان الهوية على المدى البعيد. ولذلك، فإن الجهوية لن تُحدث فرقاً في المجال الثقافي ما لم تُفتح المدرسة والجامعة أمام التراث المحلي، وما لم تُشرك الحرفيين داخل بنية التكوين.

وفي الختام، يتضح أن إدماج الصناعة التقليدية في السياسات التعليمية والتكوينية لا يمثل مجرد إجراء شكلي، بل هو جوهر حماية الخصوصية المجالية. فالحرفة التقليدية تصبح مهددة بالاندثار حين تنقطع عن فضاء التعليم، وحين يتفكك الرابط بين المعرفة والمجال.

ثالثًا: التثمين كرافعة للجهوية الثقافية

يُبرز تحليل مسارات التثمين الثقافي في التجارب الدولية أنّ حماية التراث لا ترتبط فقط بإجراءات توثيقية أو مبادرات للحفظ، بل بتبنّي رؤية جهوية تعتبر الثقافة مشروعاً ترابياً تشاركياً يُبنى من القاعدة إلى القمة، ويستند إلى الهوية المحلية باعتبارها مورداً استراتيجياً للتنمية. فالتجارب التي راكمتها جهات مثل كورسيكا وبافاريا وكيبك تُظهر أن الثقافة، حين تتحول إلى سياسة ترابية، تُصبح جزءاً من بنية التخطيط لا مجرد عنصر مكمّل أو ثانوي.

وفي الحالة المغربية، تمثّل الجهوية المتقدمة الإطار الدستوري والمؤسساتي الذي يتيح لهذا النوع من السياسات الترابية أن يتبلور. فالقانون التنظيمي 111.14 يمنح الجهات صلاحيات واسعة في مجال التنمية الثقافية، وينص بوضوح على ضرورة إدراج الخصوصيات المحلية في التخطيط الجهوي. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في النص القانوني، بل في كيفية تحويل هذه الصلاحيات إلى مشاريع واقعية تُعيد إدماج الموروث الثقافي داخل الدورة التنموية.

إنّ إدماج الثقافة ضمن مخططات التنمية الجهوية (PDR) يمثل المستوى الأول من عملية التثمين. فهذه المخططات، رغم أهميتها، لا تزال في معظم الجهات تتعامل مع الثقافة بوصفها قطاعاً تابعاً للسياحة أو التربية، لا باعتبارها محوراً أفقياً يُوجّه التنمية. وفي هذا الإطار، يمكن للمراصد الجهوية للتراث والصناعة التقليدية، التي أُحدثت منذ 2008، أن تلعب دوراً محورياً في تجميع وتحليل البيانات الثقافية، لتقديم مؤشرات دقيقة تُوجّه القرار الترابي. غير أن هذه المراصد لم تُستثمر بعد بالشكل الكافي، وظل دورها محدوداً في الدعم التقني، دون أن تتحول إلى أدوات لصياغة السياسات. وهذا يبرز غياب جبهة معرفية داخل الجهة قادرة على قراءة المجال من منظور ثقافي. فغياب البيانات يعني غياب الرؤية، وغياب الرؤية يعني غياب القدرة على حماية الخصوصية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رابعًا: تحديات التثمين في السياق الخنيفري

على الرغم من الغنى الرمزي والموروث الحرفي الذي يميز إقليم خنيفرة، فإن مسار التثمين الثقافي يواجه سلسلة من التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تجعل من تحويل التراث إلى رافعة جهوية عملية معقدة تتطلب شروطاً سياسية وترابية لم تتوفر بعد بالشكل المطلوب. فالمجال الخنيفري، بما يحمله من رموز أمازيغية جبليّة الزربية الزايانية، النقش على خشب الأرز، الطقوس الجماعية، الاحتفالات الدينية، اللباس التقليدي يمثل مكوناً حياً لما يسميه Pierre Nora بـ."أماكن الذاكرة[1]"؛ غير أنّ هذا الزخم الثقافي لم يتحوّل إلى مشروع تنموي قادر على الاندماج في الاقتصاد الترابي، الأمر الذي يكشف فجوة بين الإمكان الثقافي والفعالية المؤسساتية. وهذه الفجوة ليست خصوصية خنيفرة وحدها، بل تعكس اتجاهاً عاماً في المناطق الجبلية والريفية التي عجزت فيها الجهوية المتقدمة عن استيعاب البعد الثقافي ضمن أولويات السياسات العمومية.

يتبدّى التحدي الأول في غياب التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع الصناعة التقليدية والتراث. فالجهات الفاعلة وزارة الصناعة التقليدية، المديرية الجهوية للثقافة، المجالس المنتخبة، التعاونيات، الجمعيات، المندوبية الجهوية للسياحة تشتغل في أغلب الأحيان وفق منطق «الجزر المؤسساتية»، بحيث يتعامل كل جهاز مع التراث من زاوية قطاعية ضيقة، دون رؤية موحدة أو استراتيجية جهوية شاملة. وفي لقاءات عديدة مع المسؤولين المحليين، يلاحظ أن كل مؤسسة تمتلك تصورها الخاص للتثمين، غير أن هذه التصورات لا تتقاطع، ولا تتكامل، ولا تنتظم في إطار حكامة متعددة المستويات كما تتطلبه منهجية الجهوية المتقدمة. وهذا الوضع ليس استثناءً مغربياً؛ فقد أظهرت تقييمات برنامج GIAHS الدولي، الذي يعنى بالنظم الزراعية التراثية، أن مشاريع عديدة في الصين وإيطاليا فشلت بسبب ضعف آليات المتابعة وإشراك المواطنين، وبسبب غياب تنسيق أفقي وعمودي بين المؤسسات.

أما التحدي الثاني فيتمثل في ضعف الهوية المجالية للمنتوج الحرفي وضعف التسويق الثقافي، حيث تظهر المنتجات التقليدية دون سردية مجالية تربطها بماضيها. فحصيلة التعاونيات المحلية تكشف أن جزءاً كبيراً من المنتوج سواء الزربية الأطلسية أو الخشب المنقوش يوجه إلى أسواق محدودة لا تتجاوز الإقليم في أغلب الأحيان، بسبب غياب استراتيجية للتسويق الثقافي. وفي غياب علامة مجالية أو هوية بصرية واضحة، يصبح المنتوج غير مرئي في السوق الوطنية، فضلاً عن السوق الدولية. وتؤكد تجارب أوروبية عديدة، خاصة في فرنسا وإسبانيا، أن غياب سردية ثقافية cohérent cultural narrative للمنتوج يؤدي إلى تلاشي قيمته الرمزية (Fernandez. 2016).

ويتعقد الوضع أكثر حين نلامس التحدي الثالث: هشاشة الحرفيين، وخصوصاً النساء القرويات، اللواتي يمثلن العمود الفقري للذاكرة الحرفية في الإقليم. فالغالبية الساحقة من الحرفيات تعملن في ظروف اجتماعية غير مهيكلة، دون حماية اجتماعية، ودون تكوين مستمر، ودون ضمانات للاندماج المهني. وقد بينت المعطيات الميدانية أن التعاونيات النسائية رغم انتشارها تعاني من نقص التمويل، وغياب قنوات التسويق، وغياب التأطير التقني. هذا الوضع يجعل الحرفيات رهينات ظروف اقتصادية هشة، ويؤدي إلى ما يسميه Bajec (2013)بـ."الهشاشة التراثية"، حيث تصبح المعرفة التقليدية نفسها مهددة بسبب ضعف الظروف المنتجة لها. وفي خنيفرة، يتجلى هذا الوضع في معاناة نساء الزربية، اللواتي أبدين خلال المقابلات خوفهن من أن الحرفة "لن تستمر لأن الشباب لم يعد يراها ذات قيمة". وهذا الخوف لا يعكس نظرة جمالية فقط، بل يعكس تحدياً معرفياً: فحين

[1] "أماكن الذاكرة" كتاب صادر للمؤرخ الفرنسي سنة 1994 بيير نورا

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتفكك سلسلة نقل المهارات، تفقد الحرفة استمراريتها. وفي غياب تمكين اقتصادي واجتماعي للنساء، لا يمكن الحديث عن حماية للتراث، لأن النساء هن الحلقة المركزية في كل ما يتعلق بالحرف الجبلية.

و يأتي التحدي الخامس ليعمّق الفجوة: ضعف نقل المهارات بسبب الهجرة والتمدين وتسا رع التحولات الاجتماعية. وخلال العقود الأخيرة، شهد إقليم خنيفرة موجة من الهجرة القروية، التي لم تؤدِّ فقط إلى فقدان اليد العاملة، بل إلى فقدان الفضاء الاجتماعي الذي تُمارس فيه الحرفة وتُنقل عبره. فقد أكد Ducros (2005) أن الهجرة الريفية تمثل "قطعاً للذاكرة التقنية"، لأنها تفصل الحرفي عن فضائه الطبيعي، مما يؤدي إلى تآكل المهارات. وفي خنيفرة، يظهر هذا بوضوح في الزربية، حيث تشتكي النساء من غياب الجيل الجديد الراغب في التعلم، وفي النقش على الخشب الذي يعاني من تقلص عدد الشبان المشتغلين به. وهذا الانقطاع في السلسلة التراثية ينتج ما يمكن تسميته بـ."الهشاشة الجيلية"، حيث تصبح الحرفة مرهونة بجيل محدد، مهددة بالاندثار بمجرد اختفائه. وتُظهر خنيفرة من خلال هذه التحديات حالة نموذجية لتوتر بنيوي بين غنى الإمكانات وضعف المؤسسات. فالمجال غني بالذاكرة، فقير بالحكامة؛ قوي بالرمزية، ضعيف بالسياسات؛ متفرد بالهوية، لكنه محاصر بغياب التخطيط الثقافي. وهذا التوتر يعكس مأزق الجهوية المتقدمة حين لا تُدرج الثقافة في صلب مشروعها. فالتثمين الثقافي، في غياب رؤية جهوية، يصبح مجرد مبادرات متفرقة لا تتراكم ولا تتفاعل. والمفارقة أن الثقافة—وهي أساس الهوية المجالية—تحضر في الخطاب الرسمي أكثر مما تحضر في المشاريع.

إن تحليل هذه التحديات يكشف أن التثمين الثقافي في خنيفرة لا يواجه نقصاً في الموارد الرمزية، بل يواجه نقصاً في الهندسة المؤسساتية القادرة على تحويل هذه الموارد إلى قوة إنتاجية. فالحكامة الثقافية، كما تظهر في التجارب الدولية، تقوم على دمج الفاعلين، وتفعيل المؤسسات، وإعطاء الثقافة موقعاً مركزياً في التخطيط الترابي. وفي غياب هذه العناصر، يصبح التثمين فعلاً ثقافياً هشاً، لا يرقى إلى مشروع جهوية ثقافية حقيقية. وبالتالي، فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب إعادة بناء العلاقة بين الثقافة والسياسة العمومية، بين التراث والمجال، وبين الهوية والتنمية، حتى تتمكن الجهوية المتقدمة من أداء وظيفتها الأساسية: حماية الخصوصية المجالية وجعلها محوراً للتنمية المستدامة.

خاتمة

يتبيّن من خلال ما سبق، أنّ تثمين التراث الثقافي في ظل الجهوية المتقدمة لا يمكن اختزاله في الإجراءات التقنية المتعلّقة بالحماية القانونية أو التسويق أو التكوين، بل يمثّل في عمقه مشروعًا سياسيًا وثقافيًا يعيد طرح السؤال المركزي حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجال، وحول الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل الخصوصيات الثقافية وفي مقدمتها الصناعة التقليدية إلى رافعة لبناء نموذج تنموي يتأسس على الهوية والذاكرة والانتماء.

من هنا، تبرز خلاصة مركزية: التثمين الثقافي في السياق الخنيفري ليس مشكلة موارد، بل مشكلة حكامة. فالإقليم غني بالتراث، غني بالذاكرة، غني بالمهارات، لكنه فقير في المؤسسات والآليات التي يمكن أن تُحوّل هذه المقومات إلى رصيد إنتاجي ورافعة للتنمية. وتظهر هذه المفارقة بشكل جلي في المقارنة بين غنى الإمكانات وضعف نجاعة السياسات، بين قوة الرمزية وهشاشة الممارسة.

وبالتالي، فإنّ التثمين في خنيفرة يجب أن يُفهم كرهان مزدوج:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رهان رمزي: يعيد الاعتبار للهوية الأمازيغية الجبلية ويُرسخ حضورها في الفضاء العمومي والمؤسساتي، بوصفها هوية منتجة للمعنى وذات شرعية تاريخية ومجالية.

رهان تنموي: يحمل إمكانية خلق فرص اقتصادية جديدة، ودمج الفئات الهشة خاصة النساء وتشجيع الاقتصاد الإبداعي والسياحة الثقافية، ضمن منطق تنموي يحافظ على الأصالة ولا ينزلق نحو تزييف التراث أو تسليعه.

وهذه الرهانات لا يمكن تحقيقها إلا عبر توطين الثقافة في صلب مشروع الجهوية المتقدمة، باعتبارها عنصرًا استراتيجيًا لبناء نموذج ترابي قائم على العدالة المجالية وحماية الخصوصيات. فالثقافة ليست بديلاً عن التنمية، بل إطارًا يكسب التنمية معناها ومشروعيتها.

وتأسيسًا على ما سبق، فإنّ تثمين التراث في خنيفرة لا ينبغي أن يُقرأ كملف قطاعي، بل كمدخل لإعادة تعريف الجهة نفسها: جهة تتصالح مع ذاكرتها، وتعيد الاعتبار لهويتها، وتحوّل مواردها الثقافية إلى مشروع مجالي متكامل، قادر على مواجهة تحديات الحاضر واستشراف.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع باللغة العربية

- اتفاقية اليونسكو 2003 هي "اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي"، وهي معاهدة دولية اعتمدتها اليونسكو لحماية الممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات الحية التي تتوارثها المجتمعات،
- القانون التنظيمي المتعلق بالجهات جريدة رسمية رقم 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 26 يوليو 2015.
- تقارير البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) 2014، على دعم الفئات الهشة، خاصة في دول مثل المغرب
- "أماكن الذاكرة" كتاب صادر للمؤرخ الفرنسي سنة 1994 بيير نورا
- المصطفى النشوي: المصطفى النشوي: وحدة الجهوية والجهوية الوحدة بالمغرب، الريادة في الذكاء الترابي الاستراتيجي. الدار البيضاء مطبعة النجاح2011. ص3.
- سعيد بنيس: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة مقال منشور هبا سبريس
- الفصل 136 من دستور 2011
- مقتبس من اتفاقية اليونسيكو 2005 المادة 11 من الاتفاقية
- بالإضافة الى الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي و الطبيعي 197 ، و اتفاقية صون التراث الثقافي الغير المادي 2003،
- سعيد بوجروف الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب؟ المطبعة والوراقة الوطنية مراكش الطبعة الأولى 2012.ص 24-25.

La liste de la bibliographie en français :

- Bencheikh, Omar. “La gouvernance territoriale au Maroc: Entre centralité de l’État et autonomisation des régions.” Revue Marocaine d’Administration Locale et de Développement, vol. 4, 2020, pp. 55–60.
- Paul Claval est un géographe français, né le 23 mai 1932 à Meudon, longtemps professeur à l'institut de géographie de l'université Paris IV-Sorbonne. Auteur prolifique sur des thèmes très variés, il poursuit, après d'autres, dans les années 1960, une épistémologie de la science géographique
- Duran, Patrice, et Jean-Claude Thoenig. L’État et la gestion publique territoriale. Paris: PUF, 1996.
- Office de développement de la coopération, Béni Mellal

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Bodaraia, Aicha. Financement de l'artisanat au Maroc. Rabat: Ministère de l'Artisanat, 2020.
- Direction Régionale de l'Artisanat Souss-Massa. Rapport sur la Maison de l'Artisan Régional, Agadir, 2021
- Nora, Pierre. Les Lieux de Mémoire. Paris: Gallimard, 1984
- Racine, Jean-Bernard. La Culture et l'Espace: Lectures de la Ville et du Monde. Lausanne: Presses Polytechniques, 2015.
- Bourdieu, Pierre. Le capital social: Notes provisoires. Actes de la recherche en sciences sociales, no. 31, 1980, pp. 248–252.
- 2Marcou G.(collaboration), la régionalisation et ses conséquences sur l'autonomie locale, Strasbourg, édition conseil de l'Europe, communes et régions d'Europe, n64,p : 9 ;237p .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/